المجلس التاسع

(المثنى وجمع المذكر السالم)

شَرْحُ ابنِ عَقيل

لِبَهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمن بن عَقِيلٍ

(ت٧٦٩ هـ)

على ألفية

جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِك (ت٦٧٢هـ)

ومعه

منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل

المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد

عَلَّقَ عَلَيْهِ

أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ نَبِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ شَمْسِ الدِّينِ

المثنى

بالأَلِفِ ارفَعِ المُثَنَّى وَ(كِلاَ) = إِذَا بِمُضمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ ١

(كِلتَا) كَذَاكَ (اثنَانِ واثنتَانِ) = كـ (ابنَينِ وابنتَينِ) يَجْرِيَانِ ٢

ذَكَرَ المصنِّفُ رَحِمَه اللهُ تعالى أنَّ مِمَّا تَنُوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ (الأسماءَ الستَّةَ)، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليها، ثُمَّ ذَكَرَ (المُثَنَّى)، وهو مِمَّا يُعْرَبُ بالحروفِ.

وحَدُّهُ: (لفظٌ دالٌّ على اثنيْنِ بزيادةٍ في آخِرِه، صالحٌ للتجريدِ، وعَطْفِ مِثْلِه عليه):

- فيَدْخُلُ في قولِنَا: (لفظٌ دالٌّ على اثنيْنِ) المُثَنَّى، نحوُ: (الزيدانِ) والألفاظُ الموضوعةُ لاثْنَيْنِ، نحوُ: (شَفْعٌ) ٣

١- (بالألفِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بارْفَعِ التالِي، (ارْفَعْ) فعلُ أمرٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجوباً تقديرُه أنتَ، (المُثَنَّى) مفعولٌ به لارْفَعْ، منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ، (وكِلاَ) معطوفٌ على المثنَّى، (إِذَا) ظرفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِن الزمانِ، (بِمُضْمَرٍ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـــ (وُصِلَ) الآتي، (مضافاً) حالٌ مِن الضميرِ المُسْتَتِرِ في وُصِلَ، (وُصِلاَ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، والألفُ للإطلاقِ، ونائبُ فاعلِه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازاً، والجملةُ مِن الفعلِ ونائبِ الفاعلِ في محلِّ جرٍّ بإضافةِ (إذا) إليها، وجوابُ إذا محذوفٌ، **والتقديرُ**: إذا وُصِلَ كلا بالضميرِ حالَ كونِ كلا مضافاً إلى ذلك الضميرِ فارْفَعْه بالألفِ.

٢- (كِلْتَا) مبتدأٌ (كذاكَ) الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ المبتدأِ، والكافُ حرفُ خِطابٍ، (اثنانِ) مبتدأٌ، (واثنتانِ) معطوفٌ عليه، (كابْنَيْنِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ حالٍ من الضميرِ الذي هو ألفُ الاثنيْنِ في قَوْلِهِ: (يَجْرِيَانِ) الآتي، (وابْنَتَيْنِ) معطوفٌ على ابنين، (يَجْرِيَانِ) فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النونِ، وألفُ الاثنيْنِ، فاعلٌ، والجملةُ في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ وما عُطِفَ عليه.

٣- تعليق: ونحو: (زوج) قد يراد به اثنان

- وخَرَجَ بقولِنَا: ١ (بزيادةٍ) نحوُ: (شَفْعٍ)

- وخَرَجَ بقولِنَا: (صالحٌ للتجريدِ) ٢ نحوُ: (اثنانِ)؛ فإنَّه لا يَصْلُحُ لإسقاطِ الزيادةِ منه، فلا تقولُ: (اثْنٌ)

- وخَرَجَ بقولِنَا: (وعَطْفِ مِثْلِه عليه) ما صَلَحَ للتجريدِ وعطفِ غيرِه عليه؛ كـ (القمريْنِ)؛ فإنَّه صالحٌ للتجريدِ، فتقولُ: (قَمَرٌ)، ولكن يُعْطَفُ عليه مُغايِرُه، لا مِثْلُه، نحوُ: (قَمَرٌ وشَمْسٌ)، وهو المقصودُ بقولِهم: (القمريْنِ) ٣

١- **وخَرَجَ بقولِهِ:** (دالٌّ على اثنيْنِ) الاسمُ الذي تكونُ في آخرِه زيادةُ المثنَّى وهو معَ ذلك لا يَدُلُّ على اثنيْنِ، وإنما يَدُلُّ على واحدٍ أو على ثلاثةٍ فصاعداً، فأمَّا ما يَدُلُّ على الواحدِ معَ هذه الزيادةِ

فمثالُهُ من الصفاتِ: (رجلانُ، وشَبْعَانُ، وجَوْعَانُ، وسَكْرانُ، ونَدْمَانُ)

ومثالُه من الأعلامِ: (عُثمانُ، وعَفَّانُ، وحَسَّانُ)، وما أَشْبَهَ ذلك

وأمَّا ما يَدُلُّ على الثلاثةِ فصاعِداً، فمثالُهُ: (صِنْوَانٌ، وغِلْمَانٌ، وصِرْدَانٌ، ورُغْفَانٌ، وجُرْذَانٌ) وإعرابُ هذينِ النوعيْنِ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النونِ، والألفُ ملازمةٌ لها في كلِّ حالٍ؛ لأنَّها نونُ الصيغةِ، وليستِ النونَ القائمةَ مقامَ التنوينِ.

٢- **تعليق:** معناه: (إذا جردنا الكلمة من علامة التثنية، فلابد أن يصح أن نعطف عليها مثلها) مثال: (الزيدان) بعد التجريد تصبح: (زيد) فنقول: (زيدٌ وزيدٌ) وهذا صحيح؛ لأن المثنى عبارة عن شيئين من جنس واحد، وكذلك: (الطالبان) ← طالبٌ وطالبٌ.
(الرجلان) ← رجلٌ ورجلٌ.

٣- **سرُّ هذه المسألةِ:** أنه يُشْتَرَطُ في المثنَّى أنه يَتَّفِقُ لفظُ المفرديْنِ ومعناهما، فإنِ اخْتَلَفَ اللفظانِ في الحروفِ أو في الحركاتِ أو في المعنَى لم تَكُنْ تَثْنِيَتُهما من المثنَّى على التحقيقِ:

- **فمثالُ ما اخْتَلَفَ المفردانِ في الحروفِ:** (شَمْسٌ وقمرٌ)، فقد قالُوا فيهما (القمريْنِ)، وعمرُ وأبو بكرٍ، فقد قالُوا فيهما (العُمَرَيْنِ)، والأبُ والأمُّ فقد قالُوا فيهما (الأبويْنِ)،
=

وأشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (بِالألفِ ارْفَعِ المُثَنَّى وكِلاَ) إلى أنَّ المُثَنَّى يُرْفَعُ بالألفِ وكذلك شِبْهُ المثنَّى، وهو كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حَدُّ المثنَّى، وأشارَ إليه المصنِّفُ بقولِهِ: (وكِلاَ) فما لا يَصْدُقُ عليه حدُّ المثنَّى ممَّا دَلَّ على اثنيْنِ بزيادةٍ أو شِبْهِها؛ فهو مُلْحَقٌ بالمثنَّى، فـ (كِلا وكِلْتَا واثنانِ واثنتانِ) مُلْحَقَةٌ بالمُثَنَّى؛ لأنَّها لا يَصْدُقُ عليها حدُّ المُثَنَّى

ولكِنْ لا يُلْحَقُ (كِلا وكِلْتَا) بالمثنَّى إلاَّ إذا أُضِيفَا إلى مُضْمَرٍ١، نحوُ: (جَاءَنِي كِلاهُما، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بكِلَيْهِمَا، وجَاءَتْنِي كِلْتَاهُما، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِمَا،

– **ومثالُ ما اخْتَلَفَا في الحركاتِ** قولُهُ ﷺ: (اللَّهُمَّ أَعِزَّ الإِسْلاَمَ بِأَحَدِ الْعُمَرَيْنِ) يُرِيدُ عمرَ بنَ الخطَّاب وعمرَو بنَ هِشَام المُكَنَّى أبا جَهْل

– **ومثالُ ما اخْتَلَفَا فيه في المعنَى** قولُهم: (القلمُ أحسنُ اللسانيْنِ) فهذا كلُّه **مُلْحَقٌ** بالمثنَّى عندَ الجمهورِ.

تعليق:

قوله: (وعطف مثله عليه) أي: أغنت عن العاطف والمعطوف؛ فلا يقال: (جاء زيد وزيد) مثلا في غير ضرورة أو شذوذ إلا لنكتة، كقصد تكثير، نحو: (أعطيتك مائة ومائة)، وكفصل ظاهر، نحو: (جاء رجل طويل ورجل قصير)، أو مقدر نحو قول الحجاج: «إنا لله! محمد ومحمد في يوم؛ أي: محمد ابني ومحمد أخي!! و(أل) في العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة

١– تعليق:

احترزا من أن يضافا إلى ظاهر، فإنهما إذا أضيفا إلى ظاهر: كانا بالألف مطلقا، وإذا أضيفا إلى مضمر كانا بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر، قال أبو حيان في التذييل والتكميل» (١/٢٥٤): (هذا الحكم المجمع عليه من السماع عن العرب ولا يجيز البصريون غيره)

ومَرَرْتُ بِكِلْتَيْهِمَا)، فإنْ أُضِيفَا إلى ظاهرٍ كانا بالألفِ رَفعاً[١] ونصباً وجرًّا[٢]، نحوُ: (جَاءَنِي كِلا الرجليْنِ، وكِلْتَا المرأتيْنِ، ورَأَيْتُ كِلا الرجليْنِ وكِلْتَا المرأتيْنِ، ومَرَرْتُ بِكِلا الرجليْنِ وكِلْتَا المرأتيْنِ).

١- **تعليق**: أي: مقدّرًا كالمقصور، وذلك لأنهما حظَيا من الإفراد والتثنية؛ لأن لفظهما مفرد، ومعناهما: مثنى؛ فأعربا كالمفرد تارةً، وكالمثنى أخرى ولما كان إعراب المثنى فرع المفرد، والمضمر فرع المظهر، أعطي الأصل للأصل، والفرع للفرع للمناسبة.

وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقًا، وبعضهم كالمقصور مطلقا، ومنه قوله: (نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي.... فِي حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا) (حاشية الخضري (١/٤٠)

٢- **تعليق**:

فإن قيل: فَلِمَ كان إعرابُ التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟

قيل: لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أُعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرع الفرع، كما أعطي الأصل الأصل؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنها أشبه الحروف بالحركات.

فإن قيل: فَلِمَ خصوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما في الجر والنصب؟

قيل: إنما خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو؛ لأن التثنية أكثر من الجمع؛ لأنها تدخل على مَن يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر، والجمع أقل؛ جعلوا الأخف، الألف وهو للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل؛ ليعادلوا بين التثنية والجمع؛ وإنما أشركوا بينهما في النصبِ والجرِّ؛ لأنَّ التثنيةَ والجمعَ لهما ستةُ أحوال، وليس إلا ثلاثة أحرف، فوقعت الشركة ضرورة (انظر: أسرار العربية لابن الأنباري (ص٦٣ - ٦٤) .

فلهذا قالَ المصنِّفُ: (وَكِلاَ إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلاَ) ١

ثم بَيَّنَ أنَّ (اثنيْنِ واثنتيْنِ) يَجْرِيَانِ مَجْرَى (ابنيْنِ وابنتيْنِ)، فـ: (اثنانِ واثنتانِ) مُلْحَقَانِ بالمُثنَّى كما تَقَدَّمَ، و(ابنانِ وابنتانِ) مُثَنًّى حقيقةً.

١- هذا الذي ذَكَرَه الشارحُ تَبَعاً للناظمِ مِن أنَّ لِكِلا وكِلْتَا حالتيْنِ:

- حالةً يعاملانِ فيها معاملةَ المثنَّى

- وحالةً يُعاملانِ فيها معاملةَ المفردِ المقصورِ، فيكونانِ بالألفِ في الأحوالِ الثلاثةِ؛ كالفتَى والعَصَا، هو مشهورُ لغةِ العربِ

والسرُّ فيه - على ما ذَهَبَ إليه نُحاةُ البصرةِ - أنَّ كِلا وكلتا لفظُهما لفظُ المفردِ ومعناهما معنَى المثنَّى، فكانَ لهما شَبَهَانِ:

- شبهٌ بالمفردِ من جهةِ اللفظِ
- وشبهٌ بالمثنَّى من جهةِ المعنى

فأَخَذَا حكمَ المفردِ تارَةً وحكمَ المثنَّى تارَةً أُخْرَى، حتى يكونَ لكلٍّ شَبَهُ حَظٍّ في الإعرابِ، وفي إعادةِ الضميرِ عليهما أيضاً.

ومن العربِ مَن يُعامِلُهما معاملةَ المقصورِ في كلِّ حالٍ، فيُغَلِّبُ جانبَ اللفظِ، وعليه جاءَ قولُ الشاعرِ: (نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي ... فِي حِينَ جَدَّ بِنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا) ومَحَلُّ الشاهدِ في قَوْلِهِ: (كِلانا) فإنَّه توكيدٌ للضميرِ المجرورِ مَحَلاً بالباءِ في قَوْلِهِ: (بِنَا) وهو معَ ذلك مضافٌ إلى الضميرِ، وقد جاءَ به بالألفِ في حالةِ الجرِّ.

وقد جَمَعَ في عَوْدِ الضميرِ عليهما بينَ مراعاةِ اللفظِ والمعنى الأسودُ بنُ يَعْفُرَ في قَوْلِهِ: (إن المنية والحتوف كلاهما يوفي المخارم يرقبان سوادي) فتَرَاهُ قالَ: (يُوفِي المَخَارِمَ) بالإفرادِ، ثم قالَ: (يَرْقُبَانِ) بالتثنيةِ، فأمَّا الإعرابُ في هذا البيتِ فإنْ جَعَلْتَ (كِلاهما) توكيداً كانَ كإعرابِ المقصورِ، ولكِنَّ ذلك ليسَ بمُتَعَيِّنٍ، بل يَجُوزُ أنْ يكونَ (كلاهما) مبتدأً خَبَرُه جملةُ المضارعِ بعدَه، وجملةُ المبتدأِ وخبرِه في محلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، وعلى هذا يكونُ اللفظُ كإعرابِ المثنَّى جارياً على اللغةِ الفُصحَى.

وتَخلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِف = جَرًّا ونَصبًا بَعدَ فَتحٍ قَد أُلِف [١]

ثمَّ ذَكَرَ المصنِّفُ رَحِمَه اللهُ تعالى: أنَّ الياءَ تَخْلُفُ الألفَ في المثنَّى والمُلْحَقِ به في حالَتَيِ الجَرِّ والنصبِ، وأنَّ ما قَبْلَها لا يكونُ إلاَّ مفتوحاً، نحوُ: (رَأَيْتُ الزيدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومَرَرْتُ بالزيدَيْنِ كِلَيْهِمَا)، واحْتُرِزَ بذلكَ عن ياءِ الجمعِ؛ فإنَّ ما قَبْلَها لا يَكونُ إلاَّ مكسوراً[٢]، نحوُ: (مَرَرْتُ بالزيدِينَ)، وسيأتي ذلكَ.

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ أنَّ المُثنَّى وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالألفِ ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياءِ، وهذا هو المشهورُ

١- (وتَخْلُفُ) فعلٌ مضارعٌ، (الْيَا) فاعلُه (في جَمِيعِها) الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بتَخْلُفُ، وجميع مضافٌ والضميرُ مضافٌ إليه، (الأَلِفْ) مفعولٌ به لتَخْلُفُ، (جَرًّا) مفعولٌ لأجلِه، (ونصباً) معطوفٌ عليه، (بعدَ) ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بتَخْلُفُ، وبعدَ مضافٌ و(فَتْحٍ) مضافٌ إليه، (قَدْ) حرفُ تحقيقٍ، (أُلِفْ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه (هو) يعودُ على فتحٍ، والجملةُ من الفعلِ ونائبِ الفاعلِ في محلِّ جرٍّ نعتٍ لفتحٍ.

٢- **تعليق:** فإن قيل: فَلِمَ فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟ **قيل: لثلاثة أوجه:**

الوجه الأول: أن التثنية أكثرُ من الجمع على ما بيّنا، فلما كانت التثنيةُ أكثرَ من الجمع، والجمع أقل، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح، والأقل الحركة الثقيلة، وهي الكسرة.

الوجه الثاني: أن حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية، أشبه (تاء التأنيث التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث، و(تاء التأنيث) يفتح ما قبلها، فكذلك ما أشبهها وكانت التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع؛ لأنها قبل الجمع

الوجه الثالث: أن بعض علامات التثنية الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، ففتحوا ما قبل الياء؛ لئلا يختلف، إذ لا علة - ههنا - توجب المخالفة (أسرار العربية (ص٦٥).

والصحيحُ: أنَّ الإعرابَ في المُثَنَّى والمُلْحَقِ به بحركةٍ مُقَدَّرَةٍ على الألفِ رَفعاً، والياءِ نصباً وجرًّا ١

١- تعليق:

- **المشهور في كتب النحو**: أن المثنى يُعرب بالحروف: (جاء الزيدانِ ← الألف علامة الرفع / رأيت الزيدينِ ← الياء علامة النصب / مررت بالزيدينِ ← الياء علامة الجر)
- **لكن سيبويه والجمهور من البصريين لهم تحليل أدق من هذا**، يرون أن الإعراب في المثنى ليس بالألف والياء أنفسهما، وإنما: (الرفع بضمة مقدرة على الألف، النصب بفتحة مقدرة على اليا، الجر بكسرة مقدرة على الياء)
  - فكلمة (الزيدان) عندهم: (الألف ليست هي الإعراب، بل الإعراب ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر)
  - وكلمة (الزيدين): فيها فتحة مقدرة على الياء عند النصب، وكسرة مقدرة على الياء عند الجر

قالوا: الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والحروف إنما جيء بها للدلالة على التثنية، أما الرفعُ والنصبُ والجرُّ: فبالحركات المقدرة، فكما أن: (موسى: مرفوع بضمة مقدرة، القاضي: مرفوع بضمة مقدرة) كذلك: (الزيدان: مرفوع بضمة مقدرة، الزيدين: منصوب بفتحة مقدرة أو مجرور بكسرة مقدرة)

قال الخضري: "ولم يوافقهم الناظم هنا"، أي: ابن مالك، لأنه يرى أن الألف والياء أنفسهما هما علامتا الإعراب، ولا يجعل هناك حركات مقدرة.

قال الخضري: "لأنه كان يجبُ ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها"، أي: لو قلنا إن: (الزيدين) منصوب بفتحة مقدرة على الياء، فالأصل عند التحليل: (الزيديَنَ) أي أن الياء هي محل الفتحة، وحينئذٍ اجتمع شرطان: الياء متحركة، ما قبلها مفتوح، والياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلِبَت ألفًا، مثل: (رَمَيَ ← رَمَى، سَعَيَ ← سَعَى) فكان مقتضى هذه القاعدة أن تنقلب ياء المثنى ألفًا، لكن العرب لم تقل: (رأيت الزيدان) بل قالت: (رأيت الزيدين) فدلّ ذلك عند ابن مالك على أن الياء ليست محلاً لفتحة مقدرة، بل هي نفسها علامة النصب.

=

وما ذَكَرَه المُصَنِّفُ من أنَّ المثنَّى والمُلْحَقَ به يكونانِ بالألفِ رفعاً، والياءِ نصباً وجرًّا هو المشهورُ في لغةِ العربِ

ومِن العربِ[١] مَن يَجْعَلُ المثنَّى والمُلْحَقَ به بالألفِ مُطلقاً رفعاً ونصباً وجرًّا، فيقولُ: (جَاءَ الزيدانِ كِلاهما، ورَأَيْتُ الزيدانِ كلاهما، ومَرَرْتُ بالزيدانِ كِلاهما).

=

الجواب عن هذا الاعتراض: أجاب أصحاب سيبويه بأن: هذه الياء ليست ياءً أصلية من بنية الكلمة حتى يجري عليها الإعلال، وإنما هي ياء جيء بها للدلالة على التثنية، والإعلال إنما يجري في مواضع مخصوصة، فلا يلزم قلبها ألفًا، ولذلك بقيت الياء على حالها مع تقدير الفتحة عليها (حاشية الخضري (١/٤٠)

١- هذه لغةُ كِنَانَةَ وبني الحارِثِ بنِ كَعْبٍ وبني العَنْبَرِ وبني هُجَيْمٍ وبُطُونٍ مِن رَبيعةَ بكرِ بنِ وائلٍ وزُبَيْدٍ وخَثْعَمٍ وهَمْدَانَ وعُذْرَةَ، وخَرَجَ عليه قولُه تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)، وقولُه ﷺ: (لاَ وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ)، وجاءَ عليها قولُ الشاعرِ: (تَزَوَّدَ مِنّا بين أُذناه طَعْنَةً ... دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرابِ عَقِيمِ) فإنَّ مِن حقِّ (هذانِ، ووِترانِ، وأُذْنَاهُ) لو جَرَيْنَ على اللغةِ المشهورةِ أنْ تكونَ بالياءِ: فإنَّ الأولَى اسمُ إنَّ، والثانيةَ اسمُ لا، وهما منصوبانِ، والثالثةَ في موضعِ المجرورِ بإضافةِ الظرفِ قبلَها

وفي الآيةِ الكريمةِ تَخْرِيجَاتٌ أُخْرَى تُجْرِيهَا على المستعمَلِ في لغةِ عامَّةِ العربِ:

مِنها: أنَّ (إنَّ) حرفٌ بمعنى (نعمْ) مثلُها في قولِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ: (بَكَرَ العَواذِلُ في الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وأَلُومُهُنْهْ / وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا ... كَ وقد كَبِرْتَ، فقلتُ: إنَّهْ) يُريدُ: فقلتُ: نعمْ، والهاءُ على ذلك هي هاءُ السكتِ، و{هَذَانِ} في الآيةِ الكريمةِ حينَئذٍ مبتدأٌ، واللامُ بعدَه زائدةٌ، و(ساحرانِ) خبرُ المبتدأِ.

ومنها: أن (إنَّ) مؤكِّدَةٌ ناصبةٌ للاسمِ رافعةٌ للخبرِ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، و(هذانِ ساحرانِ) مبتدأٌ وخبرٌ كما في الوجهِ السابقِ، والجملةُ في محلِّ رفعِ خبرِ (إنَّ)، والتقديرُ: إنه (أي: الحالَ والشأنَ) هذان لساحرانِ.

جمع المذكر السالم

وارفَع بِوَاوٍ وَبِيَا اجرُر وانصِبِ = سَالِمَ جَمعِ عَامِرٍ وَمُذنِبِ ١

ذَكَرَ المصنِّفُ قِسْمَيْنِ يُعْرَبَانِ بالحروفِ:

أحدُهما: الأسماءُ الستَّةُ

والثاني: المُثَنَّى، وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عليهما.

ثمَّ ذَكَرَ في هذا البيتِ القِسْمَ الثالثَ، وهو جمعُ المذكَّرِ السالمُ وما حُمِلَ عليه، وإعرابُه بالواوِ رفعاً، وبالياءِ نصباً وجرًّا، وأشارَ بقولِه: (عَامِرٍ ومُذْنِبِ) إلى ما يُجْمَعُ هذا الجمعَ، وهو قِسمانِ: جامدٌ وصِفَةٌ.

فيُشْتَرَطُ في الجامدِ: (أنْ يكونَ عَلَماً لمذكَّرٍ عاقلٍ، خالِياً مِن تاءِ التأنيثِ ومِن التركيبِ) ٢

١- (وَارْفَعْ) فعلُ أمرٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجوباً تقديرُه أنتَ، (بواوٍ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بارْفَعْ، (وبِيَا) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ باجْرُرِ الآتي، ولقولِه: انْصِبْ معمولٌ مِثْلُه حُذِفَ لدَلالةِ هذا عليه؛ أي: اجْرُرْ بياءٍ وانْصِبْ بياءٍ، (اجْرُرْ) فعلُ أمرٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجوباً تقديرُه أنتَ، (وَانْصِبِ) فعلُ أمرٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجوباً، وهو معطوفٌ بالواوِ على اجْرُرْ، (سَالِمَ) مفعولٌ به تَنَازَعَه كلٌّ مِن ارْفَعْ واجْرُرْ وانْصِبْ، وسالِمَ مضافٌ و(جمعِ) مضافٌ إليه، وجمعِ مضافٌ و(عامرٍ) مضافٌ إليه، و(مُذْنِبِ) معطوفٌ على عامرٍ.

٢- تعليق:

المقصود بالعلم الشخصي: هو العلم الذي يدل على شخص معين، مثل: (زيد / محمد / خالد) فهذه يجوز جمعها جمع مذكر سالم إذا قصد جماعة المسمين بها، فنقول: (الزيدون / المحمدون) أي: جماعة اسمهم زيد أو محمد.

أما العلم الجنسي: فهو ما وُضع للدلالة على حقيقة الجنس، لا على فرد معين، مثل: أسامة (علم للأسد) / ثعالة (علم للثعلب) فهذا لا يُجمع جمع مذكر سالم؛ لأنه ليس اسمًا لأشخاص متعددين.

=

= ___________________

لماذا استثنى (أجمعون)؟ «فلا يجمع منه إلا التوكيدي كأجمعون» لأن: (أجمع) في الأصل ليس علمًا، بل هو صفة على وزن (أفعل) تستعمل للتوكيد، فنقول: (حضر القوم أجمعون) وأصله وصف يدل على الشمول، فلما كان وصفًا صح جمعه: (أجمعون) فهو ليس علمًا حقيقة، وإنما ذكر هنا لأنه صار يُستعمل استعمالًا خاصًا في باب التوكيد.

ثم يورد الخضري سؤالًا: النحاة يقولون: يشترط في جمع المذكر السالم أن يكون الاسم علمًا، لكن عندما نجمعه فإننا لا نقصد الشخص المعين، فمثلاً: (زيد ← الزيدون) فالمراد: جماعة اسم كل واحد منهم زيد، أي أصبح الاسم كأنه نكرة، فكيف يكون شرطه العلمية، ثم يزول التشخيص عند الجمع؟

الجواب: ليس المقصود من اشتراط العلمية أن يبقى الاسم دالًا على شخص معين، وإنما المقصود شيء آخر، بل لتحصيل الوصفية تأويلا، أي: العلم عند جمعه يُؤوَّل بالوصف، فـــ (زيد) يصبح معناه: (المسمى بزيد)، فكأنك قلت: (المسمَّوْن بزيد) إذن صار فيه معنى الوصف.

لماذا احتاجوا إلى هذا التأويل؟

– وذلك دلالة الواو على الجمعية إنما هي بالأصالة في الفعل... أي: الواو والنون في جمع المذكر السالم أصلهما مستعملتان في الأفعال، مثل: (يكتبون / يجلسون) ثم انتقلتا إلى الأسماء، ولذلك أراد النحاة أن يكون الاسم قريبًا من الفعل، وما أقرب الأسماء إلى الفعل؟ (الصفة المشتقة) مثل: (مسلم) (قائم) (مجتهد) لأنها مشتقة من الأفعال، ولذلك كانت أوْلى بجمع المذكر السالم.

فكيف دخل العلم؟

– (وحمل عليه العلم؛ لأنه وصف تأويلا) أي: العلم ليس وصفًا في الأصل، لكننا عندما نقول: (زيدون) فالمعنى: (المسمَّون بزيد) فأصبح العلم مؤولًا بالوصف، ولهذا جاز جمعه.

– بعض العلماء حاول تعليل اشتراط العلمية بتعليلات أخرى، مثل: أن العلمية مجرد تهيئة للجمع، لكن الخضري يرى أن هذا التكلف غير محتاج إليه، والتعليل الصحيح هو: أن العلم عند الجمع يُؤوَّل بالوصف.

=

- فإنْ لم يَكُنْ عَلَماً لم يُجْمَعْ بالواوِ والنونِ، فلا يُقالُ في (رجُلٍ): (رَجُلُونَ)، نعمْ إِذَا صُغِّرَ جازَ ذلك، نحوُ: (رُجَيْلٌ ورُجَيْلُونَ)؛ لأنَّه وَصْفٌ١

=

- (ودخل في قوله: علما ما كان علمًا على التوكيد، نحو: أجمع) أي: لما قال النحاة: يجمع العلم جمع مذكر سالم، دخل في ذلك: (أجمع) لأنه استعمل استعمالًا خاصًا في باب التوكيد، فيقال: (جاء القوم أجمعون) ولا يقال: (أجامع) بل جمعه الثابت: (أجمعون) «الخضري» (١/٤١) (التصريح على التوضيح» (١/٧٠)

١- وجاءَ من ذلك: قولُ الشاعرِ: (عَمَتْ تُمَاضِرُ أَنَّنِي إِمَّا أَمُتْ ... يَسْدُدْ أُبَيْنُوهَا الأَصَاغِرُ خَلَّتِي) مَحَلُّ الشاهدِ في قَوْلِهِ: (أُبَيْنُوهَا)؛ فإنَّه جَمَعَ مُصَغَّرَ (ابنٍ) جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِماً، ورَفَعَه بالواوِ نِيابةً عن الضمَّةِ، ولولا التصغيرُ لَمَا جازَ أنْ يَجْمَعَه هذا الجمعَ؛ لأنَّ ابناً اسمٌ جامدٌ وليسَ بعَلَمٍ، وإنما سَوَّغَ التصغيرُ ذلك لأنَّ الاسمَ المصغَّرَ في قوَّةِ الوصفِ، ألاَ تَرَى أنَّ رُجَيْلاً في قوةِ قولِكَ: (رجلٌ صغيرٌ، أو حقيرٌ)، وأنَّ أُبَيْناً في قوةِ قولِكَ: (ابنٌ صغيرٌ؟)

تعليق:

يشترط في جمع المذكر السالم أن يكون الاسم: علمًا، مثل: زيد ← زيدون، أو وصفًا، مثل: مسلم ← مسلمون.

أما النكرة الجامدة، فلا تجمع هذا الجمع، لذلك لا يقال: (رجلون) ولا: (كتابون) ولا: (جبلون) لأنها ليست أعلامًا ولا أوصافًا.

لماذا يجوز ذلك بعد التصغير؟ إذا صُغِّر الاسم جاز جمعه جمع مذكر سالم، فنقول:

رجل ← رُجَيْل ← رُجَيْلُون. غلام ← غُلَيْم ← غُلَيْمُون.

فتى ← فُتَيّ ← فُتَيُّون. أحمر ← أُحَيْمِر ← أُحَيْمِرُون.

سكران ← سُكَيْرَان ← سُكَيْرَانُون. نَصْف ← نُصَيْف ← نُصَيْفُون.

لماذا جاز بعد التصغير؟ هنا تأتي العلة الدقيقة، الأصل أن المصغر يُجمع جمع تكسير، لكن جمع التكسير يغيّر صورة الكلمة، مثال: رجل ← رجال، ولو جمعنا: (رُجَيْل) على التكسير لصار: رجال، فأين ذهبت ياء التصغير؟ اختفت، وبذلك يضيع معنى التصغير، إذن لا يصلح التكسير

=

- وإنْ كانَ عَلَماً لغيرِ مذكَّرٍ لم يُجْمَعْ بهما، فلا يُقالُ في (زَيْنَب): (زَيْنَبُونَ)
- وكذا إنْ كانَ عَلَماً لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ، فلا يُقالُ في (لاحِقٍ) -اسمِ فرسٍ-: (لاحِقُونَ)
- وإنْ كانَ فيه تاءُ التأنيثِ فكذلك لا يُجْمَعُ بهما، فلا يُقالُ في (طَلْحَةَ): (طَلْحُونَ)، وأجازَ ذلكَ الكُوفِيُّونَ[١]

= **لما امتنع جمع التكسير بقي طريق واحد فقط**، وهو: جمع المذكر السالم، لأنه لا يغيّر بناء الكلمة، فنقول: (رُجَيْل: رُجَيْلُون) فظلت ياء التصغير موجودة، وكذلك: (غُلَيْم: غُلَيْمُون)

كلمات ليست مصغرة في الأصل، وإنما وضعت العرب لفظها هكذا منذ البداية، مثل: (كُمَيْت (اسم لون يميل إلى الحمرة) / كُعَيْت) فهذه ليست مصغرة من: (كمت) ولا من: (كعت) بل هذه هي صورتها الأصلية، لذلك يجوز تكسيرها، فنقول: (كُمَيْت: كُمْت) وكذلك: (كُعَيْت: كُعْتَان) لأن حذف الياء لا يذهب بمعنى التصغير، إذ لا يوجد تصغير أصلًا، فاللفظ موضوع هكذا من أول الأمر.

أما (رُجَيْل) و(أُحَيْمِر) فهما مصغران حقيقة، والياء فيهما جاءت للدلالة على التصغير، فلو حذفت ضاع المعنى، فلو جمعت على: (رجال) فلن يعرف السامع: هل تقصد: رجال (جمع رجل) أم: رجال (جمع رُجَيْل)، وكذلك: (حُمْر) هل هي جمع: أحمر، أم جمع: أُحَيْمِر، فيحصل اللبس، ولهذا عدلوا إلى جمع المذكر السالم فقالوا: (رُجَيْلُون) (أُحَيْمِرُون) ليبقى معنى التصغير ظاهرًا (التكميل والتذييل (١/٣١٠)

١- ذهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنه يَجُوزُ جمعُ العلمِ المذكَّرِ المختومِ بتاءِ التأنيثِ، كـ: (طَلْحَةَ وحَمْزَةَ) جَمْعَ مذكَّرٍ سالِماً بالواوِ والنونِ أو الياءِ والنونِ بعد حذفِ تاءِ التأنيثِ التي في المفردِ، ووَافَقَهُم على ذلكَ أبو الحسنِ بنُ كَيْسَانَ، وعلى ذلك يقولونَ: (جاءَ الطَّلْحُونَ والحَمْزُونَ، ورأيتُ الطَّلْحِينَ والحَمْزِينَ)، **ولهم على ذلك ثلاثةُ أدلَّةٍ**:

الأوَّلُ: أن هذا علمٌ على مذكَّرٍ، وإنْ كانَ لفظُه مؤنَّثاً، والعِبْرَةُ بالمعنى لا باللفظِ.

=

- وكذلك إذا كانَ مُرَكَّباً، فلا يُقالُ في (سِيبَوَيْهِ): (سِيبَوَيْهُونَ)، وأجَازَه بعضُهم.

ويُشْتَرَطُ في الصفةِ:

(أنْ تكونَ صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ خاليةً مِن تاءِ التأنيثِ، لَيْسَتْ من بابِ (أَفْعَلَ فَعْلاءَ)، ولا مِن بابِ (فَعْلانَ فَعْلَى)، ولا مِمَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ)

- فخَرَجَ بقَوْلِنا: (صِفَةً لمذكَّرٍ) ما كانَ صفةً لمؤنَّثٍ، فلا يُقالُ في (حائضٍ): (حَائِضُونَ)

- وخَرَجَ بقولِنا: (عاقلٍ) ما كانَ صفةً لمذكَّرٍ غيرِ عاقلٍ، فلا يُقالُ في (سابقٍ) -صفةِ فَرَسٍ -: (سابقونَ).

- وخَرَجَ بقولِنَا: (خاليةً من تاءِ التأنيثِ) ما كانَ صفةً لمذكَّرٍ عاقلٍ، ولكنْ فيه تاءُ التأنيثِ، نحوُ: (علاَّمَةٍ) فلا يُقالُ فيه: (عَلاَّمُونَ).

- وخَرَجَ بقولِنَا: (لَيْسَتْ مِن بابِ أَفْعَلَ فَعْلاَءَ) ما كانَ كذلك، نحوُ: (أَحْمَرَ)؛ **فإنَّ مُؤَنَّثَه (حَمْرَاءُ)، فلا يُقالُ فيه: (أَحْمَرُونَ)**

والثاني: أن هذه التاءَ في تقديرِ الانفصالِ؛ بدليلِ سُقُوطِها في جمعِ المؤنَّثِ السالِمِ في قَوْلِهم: (طَلَحَاتٍ، وحَمَزَاتٍ).

والثالثُ: أنَّ الإجماعَ منعقِدٌ على جوازِ جمعِ العَلَمِ المذكَّرِ المختومِ بألفِ التأنيثِ جمعَ مذكَّرٍ سالماً، فلو سَمَّيْنا رجلاً بـــ(حَمْرَاءَ) أو (حُبْلَى) جازَ جَمْعُه على (حَمْرَاوِينَ وحُبْلِينَ)، ولا شكَّ أنَّ الاسمَ المختومَ بألفِ التأنيثِ أشدُّ تَمَكُّناً في التأنيثِ مِن المختومِ بتاءِ التأنيثِ، وإذا جازَ جمعُ الاسمِ الأشدِّ تَمَكُّناً في التأنيثِ جَمْعَ مذكَّرٍ سالماً فجَوَازُ جمعِ الاسمِ الأخفِّ تَمَكُّناً في التأنيثِ هذا الجمعَ جائزٌ من بابِ أَوْلَى.

واخْتَلَفَ النُّحاةُ في جمعِ العَلَمِ المُرَكَّبِ تركيباً مَزْجِيًّا، هل يُجْمَعُ جمعَ مذكَّرٍ سالماً؟

فقالَ الجمهورُ: لا، **وقالَ قومٌ:** نعمْ، ويُجْمَعُ صدرُه فيقالُ في جَمْعِ سِيبَوَيْهِ: (سِيبُونَ) وقالَ قومٌ: نعمْ، وتُجْمَعُ جُمْلَتُه فيُقالُ: (سِيبَوَيْهُونَ)

أَمَّا المُرَكَّبُ تَرْكِيباً إسناديًّا فقدْ أَجْمَعُوا على أنه لا يُجْمَعُ بالواوِ والنونِ أو الياءِ والنونِ.

- **وكذلك ما كانَ من بابِ (فَعْلانَ فَعْلَى)، نحوُ: (سَكْرَانَ وسَكْرَى)، فلا يُقالُ: (سَكْرَانُونَ)** ١

١- تعليق:

نحن نعلم أن من شروط جمع المذكر السالم في الوصف: (أن يكون لمذكر، وأن يكون عاقلًا) وألا يكون على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، مثل: (أحمر ← حمراء) (أكبر) (إذا كان لونًا أو عيبًا) لا يجمع هذا الجمع.

لكن النحاة استثنوا: (أفعل) التفضيل، فنقول: (الأفضلون / الأكرمون / الأعلمون) مع أن مؤنثه: (الفضلى، الكبرى، العظمى) فقد يُشكل ذلك على الطالب، فيقال: إذا كان مؤنثه فُعْلَى، فلماذا جاز جمعه جمع مذكر سالم؟

وجه الإشكال: الأصل عند النحاة أن جمع المذكر السالم إنما يكون فيما يشبه الفعل، والوصف المشتق يشبه الفعل؛ لأنه مشتق منه، أما أفعل التفضيل فليس شبيهًا بالفعل من هذه الجهة كغيره من الصفات، فلماذا جاز جمعه؟

جواب أبي حيان: اسم التفضيل إذا كان مجردًا من "أل" والإضافة فله أحكام، أما إذا كان على الصورة التي يُجمع فيها جمع مذكر سالم فإنه يكون في الغالب معرَّفًا بـــ(أل) أو مضافًا إلى معرفة، مثل: (الأفضلون / الأكرمون / الأعلمون) فالتعريف فيه هو الغالب واللازم في هذا الاستعمال

والنحاة يقسمون الأسماء إلى: (نكرة، وهي الأصل، ومعرفة، وهي فرع على النكرة) والفعل عندهم فرع عن الاسم، أي: أن الاسم هو الأصل، والفعل مشتق منه في الرتبة النحوية، فصار عندنا شيئان يشتركان في الفرعية: الفعل فرع، والمعرفة (بالقياس إلى النكرة) فرع، فلما اشتركا في الفرعية حصل بينهما نوع مشابهة.

لما شابه اسم التفضيل المعرَّف الفعل من جهة كونه فرعًا، أُعطي بعض أحكام الفعل، ومن هذه الأحكام: جمعه بالواو والنون

وهذه القاعدة نفسها تفسر لنا سبب جواز: (الزيدون/ المحمدون) مع أن: (زيد) ليس وصفًا، لأن: العلم معرفة، والمعرفة فرع، فشابه الفعل في الفرعية، فجاز جمعه جمع مذكر =

- وكذلك إذا اسْتَوَى في الوصفِ المذكَّرُ والمؤنَّثُ، نحوُ: (صَبُورٍ وجَرِيحٍ) فإنَّه يُقالُ: (رجلٌ صَبُورٌ، وامرأةٌ صَبُورٌ، ورجلٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ جَرِيحٌ)، فلا يُقالُ في جمعِ المذكَّرِ السالمِ: (صَبُورُونَ) ولا (جَرِيحُونَ).

وأشارَ المصنِّفُ رَحِمَه اللهُ إلى الجامدِ الجامِعِ للشروطِ التي سَبَقَ ذِكْرُها بقولِهِ: (عَامِرٍ)؛ فإنَّه عَلَمٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ ومِن التركيبِ، فيُقالُ فيه: (عامِرُونَ).

وأشارَ إلى الصفةِ المذكورةِ أوَّلاً بقولِهِ: (ومُذْنِب)؛ فإنَّه صفةٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ خاليةٌ من تاءِ التأنيثِ، ولَيْسَتْ مِن بابِ (أَفْعَلَ فَعْلاَءَ)، ولا من بابِ (فَعْلاَنَ فَعْلَى)، ولا ممَّا يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، فيُقالُ فيه: (مُذْنِبُونَ) ١

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

سالم، أما إذا كان نكرة، مثل: (رجل) فهو أصل، والأصل لا يشبه الفرع، ولهذا لا يقال: (رجلون)

فالعلم صار معرفة، والمعرفة فرع، والفعل أيضًا فرع، فحصلت المشابهة، النكرة هي الأصل في باب الأسماء، والأصل لا يشبه الفرع، فلذلك لا تُجمع النكرات الجامدة جمع مذكر سالم.

(أفاده أبو حيان في «التذييل والتكميل» (١/٣١٧) وبنحوه في: (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/٣٦٠)

١- تعليق:

لماذا خصَّ العرب جمع المذكر السالم بالعقلاء؟ فنقول: (مسلمون/ معلمون / مهندسون) ولا نقول: (جبالون / أشجارون / كتبون) مع أن الجميع أسماء، لأن الله تعالى كرَّم الإنسان، وفضَّله على كثير من خلقه، ولذلك جعلت العرب له جمعًا خاصًّا يحافظ على صورة المفرد، فبدل أن تقول: رجال (فتتغير صورة المفرد) قالت: (مسلمون) فبقيت صورة المفرد محفوظة، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾ أي: ومن مظاهر هذا التكريم في اللغة أن خُصَّ العقلاء بهذا الجمع.

=

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

تنبيه: هذا تعليل بلاغي ونحوي ذكره ابن الأنباري، وليس هو العلة الشرعية أو السبب الذي نزل به القرآن، وإنما هو من قبيل تعليل النحاة لأسرار الاستعمال العربي.

لماذا جعلت العرب للعاقل جمعًا، ولغير العاقل جمعًا آخر؟ من طبيعة اللغة العربية أن تفرق بين الأشياء المختلفة، فكما فرقت بين: (المذكر والمؤنث / المفرد والمثنى / المعرفة والنكرة) كذلك فرقت بين: (العاقل) و(غير العاقل) فجعلت لكل منهما طريقة في الجمع.

قد تستعمل العرب أحيانًا صيغة مكان أخرى للمشابهة أو المجاز، مثل: قوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ مع أن الشمس والقمر والكواكب ليست من العقلاء، لكنها عوملت معاملة العقلاء؛ لأنها أُسند إليها فعل السجود.

لماذا لا يجمع بالواو والنون إلا: الأعلام، والصفات.

أولًا: الأعلام: الناس يحتاجون إلى أسماء الأشخاص دائمًا، في البيع، والشراء، والقضاء، والشهادة، والأنساب، فكان من المهم المحافظة على صورة الاسم، لذلك إذا جمعت: (زيد) قلت: (زيدون) فبقيت الكلمة كما هي تقريبًا، أما لو كُسرت فقيل: (أزياد) لتغيرت صورتها، فجعلت العرب لها جمعًا يحفظ لفظها، وهذه هي الحكمة في تسميته: جمعًا سالمًا، لأنه سلِمت فيه صورة المفرد.

ثانيًا: الصفات: فالصفة مثل: (قائم / مسلم / كاتب) كلها مشتقة من الفعل، فنقول: قام ← قائم / كتب ← كاتب / أسلم ← مسلم) فالصفة تشبه الفعل، لذلك: كما أن الفعل يجمع بالواو والنون، مثل: (يكتبون / يقومون / يدرسون) كذلك الصفة، فنقول: (كاتبون / قائمون / مسلمون)

لماذا زيدت النون في: (مسلمون / قائمين) «فكالعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد» أي: في المفرد نقول: (مسلمٌ) ففي آخره: ضمة، تنوين، فلما جمعناه: (مسلمون) زال: التنوين، والحركة الأصلية، فجعلوا النون عوضًا عنهما، ولهذا إذا أضيف جمع المذكر السالم حذفت النون، فنقول: (جاء مسلمو القرية / سلمت على معلمي المدرسة) لأن النون قائمة مقام التنوين، والتنوين لا يجتمع مع الإضافة.

=

وَشِبهِ ذَينِ وَبِهِ عِشرُونَا = وَبَابُهُ أُلْحِقَ والأهلُونَا ١
أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا = وَأَرَضُونَ شَذَّ والسِّنُونَا ٢
وَبَابُهُ وَمِثلَ حينٍ قَد يَرِد = ذَا البَابُ وَهْوَ عِندَ قَومٍ يَطَّرِد ٣

=

والنون في: (مسلمون) متحركة؛ لأن قبلها الواو الساكنة، ولو كانت النون ساكنة لاجتمع ساكنان: (الواو) (النون) فحُرِّكت النون دفعًا لالتقاء الساكنين «ينظر: شرح المفصل» (٥/٧).

١- (وشِبْهِ) الواوُ حرفُ عطفٍ، شِبْهِ: معطوفٌ على (عامرٍ ومُذْنِب)، وشِبْهِ مضافٌ و(ذَيْنِ) مضافٌ إليه مبنيٌّ على الياءِ في محلِّ جرٍّ (وبِهِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بقولِه: (أُلْحِقَ) الآتي، (عِشْرُونَا) مبتدأٌ، (وبابُهُ) الواوُ عاطفةٌ، بابُ: معطوفٌ على قولِه: عِشْرُونَ، وبابُ مضافٌ والهاءُ ضميرُ الغائبِ العائدُ إلى قولِه: عِشْرُونَا مضافٌ إليه، (أُلْحِقَ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ إلى قولِهِ: (عِشْرُونَا)، والجملةُ في محلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ، (والأَهْلُونَ) معطوفٌ على قولِهِ: (عِشْرُونَ).

٢- (أُولُو) و(عَالَمُونَ) و(عِلِّيُّونَ) و(أَرَضُونَ): كلُّهُنَّ معطوفٌ على قولِه: (عِشْرُونَ)، (شَذَّ) فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ على المتعاطفاتِ كلِّها، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ لا مَحَلَّ لها؛ لأنَّها استئنافيَّةٌ، **وقِيلَ**: بل الجملةُ في محَلِّ رفعِ خبرٍ عن المتعاطفاتِ، والمتعاطفاتُ مبتدأٌ، وعلى هذا يكونُ قدْ أَخْبَرَ عن الأخيرِ مِنها فقطْ، (والسِّنُونَ) و(بابُهُ) معطوفانِ على قولِهِ: (عِشرونَ).

٣- (ومِثْلَ) الواوُ عاطفةٌ أو للاستئنافِ، مثلَ: نُصِبَ على الحالِ من الفاعلِ المُسْتَتِرِ في قَوْلِهِ: (يَرِد) الآتي، ومثلَ مضافٌ و(حِينٍ) مضافٌ إليه، (قَدْ) حرفُ تقليلٍ، (يَرِدْ) فعلٌ مضارعٌ، (ذا) اسمُ إشارةٍ فاعلُ يَرِد، (البابُ) بَدَلٌ أو عطفُ بيانٍ أو نعتٌ لاسمِ الإشارةِ، (وهْوَ) مبتدأٌ، (عندَ) ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بيَطَّرِدِ الآتِي، وعندَ مضافٌ و(قومٍ) مضافٌ إليه، (يَطَّرِدْ) فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ إلى الضميرِ المنفصِلِ الواقعِ مبتدأً، والجملةُ في محلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ، **وتقديرُ البيتِ**: وقد يَرِدُ هذا البابُ (وهو بابُ سِنِينَ) مُعرباً بحَرَكَاتٍ ظاهرةٍ على النونِ معَ لُزُومِ الياءِ، مثلُ إعرابِ (حِينٍ) بالضمَّةِ رفعاً، والفتحةِ نَصباً، والكسرةِ جَرًّا

=

أشارَ المصنِّفُ رَحِمَه اللهُ بقولِهِ: (وَشِبْهِ ذَيْنِ) إلى شِبْهِ (عامرٍ)، وهو كلُّ عَلَمٍ مُسْتَجْمِعٍ للشروطِ السابقِ ذِكْرُها؛ كـ: (مُحَمَّدٍ وإبراهيمَ)، فتقولُ: (مُحَمَّدُونَ وإبراهِيمُونَ)، وإلى شِبْهِ (مُذْنِبٍ)، وهو كلُّ صفةٍ اجْتَمَعَ فيها الشروطُ؛ كـ: (الأفضلِ والضَّرَّابِ) ونَحْوِهِما، فتقولُ: (الأَفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ).

وأشارَ بقولِهِ: (وَبِهِ عِشْرُونَ) إلى ما أُلْحِقَ بجمعِ المذكَّرِ السالِمِ في إعرابِهِ بالواوِ رفعاً، وبالياءِ جرًّا ونَصْباً.

وجَمْعُ المذكَّرِ السالِمُ: هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحدِ، ووُجِدَ فيه الشروطُ التي سَبَقَ ذِكْرُها، فمَا لا واحِدَ له مِن لَفْظِه، أو له واحدٌ غيرُ مستكمِلٍ للشروطِ فليسَ بجَمْعِ مذكَّرٍ سالِمٍ، بل هو مُلْحَقٌ به، فـ:

- (عِشْرُونَ وبابُه) وهو: (ثلاثونَ إلى تِسعينَ) مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّرِ السالِمِ؛ لأنَّه لا واحدَ له مِن لَفْظِه؛ إذ لا يُقالُ: (عِشْرٌ)

- وكذلك (أَهْلُونَ) مُلْحَقٌ به؛ لأنَّ مفردَه وهو (أهلٌ) ليسَ فيه الشروطُ المذكورةُ [١]؛ لأنَّه اسمُ جِنْسٍ جامدٌ كـ(رجلٍ).

- وكذلك (أُولُو)؛ لأنَّه لا واحدَ له مِن لَفْظِه

- و(عَالَمُونَ) جمعُ (عالِمٍ)، و(عَالَمٌ) كـ: (رجلٍ) اسمُ جِنْسٍ جامدٌ

- و(عِلِّيُّونَ) اسْمٌ لأعلَى الجَنَّةِ، وليسَ فيه الشروطُ المذكورةُ؛ لكونِهِ لِمَا لا يُعْقَلُ [٢]

= والإعرابُ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النونِ معَ لزومِ الياءِ يَطَّرِدُ في كلِّ جمعِ المذكَّرِ، وما أُلْحِقَ به عندَ قومٍ مِن النُّحاةِ أو من العربِ.

١- وقدْ جُمِعَ لفظُ (أهلٍ) جمعَ مذكَّرٍ سالِماً شُذُوذاً، وذلك كقولِ الشَّنْفَرَى: (وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سِيدٌ عَمَلَّسٌ وأَرْقَطُ ذُعْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيْأَلُ)

٢- تعليق: اسم مفرد لما هو شيء فوق شيء، وكأنه ارتفاع لا غاية له، وقال الناظم في شرح التسهيل» (١/٨١): (وأما (عليون) فاسم لأعلى الجنة؛ كأنه في الأصل: من فعيل من العلو، فجمع جمع ما يعقل وسمى به أعلى الجنة، جعلنا الله أهله، وله نظائر =

– و(أَرَضُونَ) جمعُ (أرضٍ) وأرضٌ[١]: اسمُ جِنْسٍ جامدٌ مؤنَّثٌ.

– و(السِّنُونَ) جَمْعُ سَنَةٍ، والسنَةُ: اسمُ جِنْسٍ مُؤَنَّثٌ، فهذه كلُّها مُلْحَقَةٌ بالجمعِ المذكَّرِ؛ لِمَا سَبَقَ مِن أنها غيرُ مُسْتَكْمِلَةٍ للشروطِ.

وأشار بقولِهِ: (وَبَابُهُ) إلى بابِ (سَنَةٍ)، وهو كلُّ اسمٍ ثُلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُه وعُوِّضَ عنها هاءَ التأنيثِ ولم يُكَسَّرْ، كـ: (مائةٍ ومِئِينَ)، و(ثُبَةٍ وثُبِينَ)، وهذا الاستعمالُ شائعٌ في هذا ونحوِه

فإنْ كُسِّرَ: كـ: (شَفَةٍ وشِفَاهٍ) **لم يُسْتَعْمَلْ كذلك إلاَّ شُذُوذاً**، كـ: (ظُبَةٍ)؛ فإنَّهم كَسَرُوه على (ظُبَاةٍ)، وجَمَعُوه أيضاً بالواوِ رفعاً، وبالياءِ نصباً وجرًّا، فقالوا: (ظُبُونَ وظُبِينَ).

وأشارَ بقولِهِ: (ومِثْلَ حِينٍ قدْ يَرِدُ ذا البابُ) إلى أنَّ (سِنِينَ) ٢ ونحوَه قد تَلْزَمُه الياءُ ويُجْعَلُ الإعرابُ على النونِ، فتقولُ: (هذه سِنِينٌ)، و(رَأَيْتُ سِنِيناً)، و(مَرَرْتُ بِسِنِينٍ)، **وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ التنوينَ، وهو أقلُّ من إثباتِه**

= من أسماء الأمكنة منها: (صَرِفَون، وصِفُون، ونصيبُون، والسَّيْلَحُون، وقِنَّسْرُون، ويَبْرُون، وداورون، وفلسطون)» وقال أبو حيان في التذييل» (٣٢٠): (ووجه شذوذ هذه الأسماء أنها لا مفرد لها من لفظها)

١– وقد جَمَعَ لفظ (أرضٍ) **جَمْعَ مذكّر سالمًا ذَلِكَ الّذِي يَقولُ**: (لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ خَطِيبٌ فوقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ)

٢– اعْلَمْ أنَّ إعرابَ (سِنِينَ وبابِه) **إعرابَ الجمعِ بالواوِ رفعاً، وبالياءِ نصباً وجرًّا هي لغةُ الحجازِ وعَلْيَاءِ قَيْسٍ، وأمَّا بعضُ بني تَمِيمٍ وبَنِي عامرٍ فيَجْعَلُ الإعرابَ بحَرَكَاتٍ على النونِ، ويَلْتَزِمُ الياءَ في جميعِ الأحوالِ**، وهذا هو الذي أشارَ إليه المصنِّفُ بقولِهِ: (وَمِثْلَ حِينٍ)، وقد تَكَلَّمَ النبيُّ ﷺ بهذه اللغةِ، وذلك في قَوْلِهِ يدعُو على المشركينَ من أهلِ مكَّةَ: ((اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِيناً كَسِنِينِ يُوسُفَ) **وقد رُوِيَ هذا الحديثُ بروايةٍ أخرَى على لغةِ عامَّةِ العربِ**: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ):

=

واخْتُلِفَ في اطِّرَادِ هذا، والصحيحُ أنه لا يَطَّرِدُ، وأنه مقصورٌ على السماعِ، ومنه قولُه ﷺ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِيناً كَسِنِينِ يُوسُفَ) في إحدَى الروايتيْنِ، ومثلُه قولُ الشاعرِ:

(دَعَانِيَ مِنْ نَجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ ... لَهِبْنَ بِنَا شِينا وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا) ١

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

- فإمَّا أنْ يكونَ ﷺ قد تَكَلَّمَ باللغتيْنِ جميعاً مرَّةً بهذه ومرةً بتلكَ؛ **لأنَّ** الدعاءَ مقامُ تَكرارٍ للمدعوِّ به، وهذا هو الظاهرُ

- وإمَّا أنْ يكونَ قد تَكَلَّمَ بإحدَى اللغتيْنِ، ورَوَاهُ الرُّواةُ بهما جميعاً، كلٌّ مِنهم رَوَاهُ بلغةِ قبيلتِه؛ **لأنَّ** الروايةَ بالمعنى جائزةٌ عندَ المُحَدِّثِينَ، **وعلى هذه اللغةِ** جاءَ الشاهدُ رَقْمُ ٧ الذي رَوَاهُ الشارحُ، كما جاءَ قولُ جَرِيرٍ: (أرى مَرّ السّنين أَخَذْنَ مِنِّي كما أخذ السرار من الهلال) وقول الشاعر: (ألم نَسُق الجَحِيجَ سَلِى معَداً ... سِنِيناً مَا تُعَدُّ لنا حِسَابا) وقول الآخر: (سِنِينِيَ كُلَّها لاقَيْتُ حَرْبًا ... أُعَدُّ مع الصَّلادِمَةِ الذُّكُورِ)

ومِن العربِ مَن يُلْزِمُ هذا البابَ الواوَ، ويفتَحُ النونَ في كلِّ أحوالِه، فيكونُ إعرابُه بحَرَكَاتٍ مقدَّرَةٍ على الواوِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها الثِّقَلُ

ومِنهم: مَن يُلْزِمُه الواوَ ويَجْعَلُ الإعرابَ بحركاتٍ ظاهرةٍ على النونِ؛ كإعرابِ زيتونٍ ونحوِه

ومنهم: مَن يُجْرِي الإعرابَ الذي ذَكَرْنَاه أوَّلاً في جميعِ أنواعِ جمعِ المذكرِ وما أُلْحِقَ به، إجراءً له مُجْرَى المفردِ، ويَتَخَرَّجُ على هذه اللغةِ قولُ ذِي الإِصْبَعِ العَدْوَانِيِّ: (إنِّي أبِيُّ أبِيٌّ ذو مُحافَظَةٍ ... وابْنُ أبِيٍّ أبِيٍّ مِن أبِيِّينِ) **ويَجُوزُ في هذا البيتِ** أنْ تُخْرِجَه على ما خَرَجَ عليه بَيْتُ سُحَيْمٍ (ش٩) الآتي قريباً، فتَلَخَّصَ لكَ من هذا أنَّ ما ذَكَرْنَاهُ في (سِنِينَ) وبابِه (أربعُ) لغاتٍ، وأنَّ ما ذكرناه في الجمعِ عامَّةً لغتانِ.

١- البيتُ للصِّمَّةِ بنِ عبدِ اللهِ، أحدِ شُعَرَاءِ عصرِ الدولةِ الأُمَوِيَّةِ، وكانَ الصِّمَّةُ قد هَوِي ابنةَ عمٍّ له اسْمُها رَيَّا، فخَطَبَها، فرَضِيَ عمُّه أنْ يُزَوِّجَهَا له على أنْ يَمْهَرَهَا خمسينَ مِن الإبلِ، فذَكَرَ ذلكَ لأبيه، فساقَ عنه تِسعةً وأربعينَ، فأَبَى عمُّه إلاَّ أنْ يُكْمِلَهَا له خمسينَ، وأَبَى أَبُوه أنْ يُكْمِلَهَا، ولَجَّ العنادُ بينَهما، فلم يَرَ الصِّمَّةُ بُدًّا مِن فِرَاقِهِما جميعاً، فرَحَلَ =

= _____

إلى الشامِ، فكانَ وهو بالشامِ يَحِنُّ إلى نَجْدٍ أحياناً ويَذُمُّه أحياناً أُخرَى، وهذا البيتُ من قصيدةٍ له في ذلك.

اللغةُ: (دَعَانِيَ) أي: اتْرُكَانِي، ويُرْوَى في مكانِه (ذَرَانِيَ) وهما بمعنًى واحدٍ، (نَجْدٍ) بلادٌ بعينِها، أعلاها تِهَامَةُ واليمنُ، وأَسْفَلُها العراقُ والشامُ، و(الشِّيبُ) بكسرِ الشينِ، جمعُ أَشْيَبَ، وهو الذي وَخَطَ الشيبُ شَعَرَ رأسِه، و(المُرْدُ) بضمٍّ فسكونٍ ، جمعُ أَمْرَدَ، وهو مَن لم يَنْبُتْ بوجهِه شَعَرٌ.

الإعرابُ: (دَعَانِيَ) دعَا: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النونِ، وألفُ الاثنيْنِ فاعلٌ والنونُ للوقايةِ، والياءُ مفعولٌ به مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، (مِن نَجْدٍ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بدعَانِيَ، (فإنَّ) الفاءُ للتعليلِ، إنَّ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، (سِنِينَهُ) سِنِينَ: اسمُ إنَّ منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ -وهو محلُّ الشاهدِ- وسنينَ مضافٌ والضميرُ العائدُ إلى نَجْدٍ مضافٌ إليه، وجملةُ (لَعِبْنَ) من الفعلِ وفاعلِه في محلِّ رفعِ خبرِ إنَّ، (بِنَا) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بلَعِبْنَ، (شِيباً) حالٌ مِن الضميرِ المجرورِ المحلِّ بالباءِ في بِنَا، وجملةُ (شَيَّبْنَنَا) من الفعلِ وفاعلِه ومفعولِه معطوفةٌ بالواوِ على جملةِ لَعِبْنَ، (مُرْداً) حالٌ مِن المفعولِ به في قَوْلِهِ: (شَيَّبْنَنَا).

الشاهدُ فيه: قولُه: (فَإِنَّ سِنِينَهُ) حيثُ نَصَبَه بالفتحةِ الظاهرةِ، بدليلِ بقاءِ النونِ معَ الإضافةِ إلى الضميرِ، فجعَلَ هذه النونَ الزائدةَ على بِنْيَةِ الكَلِمَةِ كالنونِ التي من أصلِ الكَلِمَةِ في نحوِ: (مِسْكِينٍ وغِسْلِينٍ)، ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ: (هذا مِسكينٌ، ولقد رأيتُ رجلاً مسكيناً، ووَقَعَتْ عَيْنِي على رجلٍ مِسْكِينٍ)، وتقولُ: (هذا الرجلُ مِسْكِينُكُم)، فتكونُ حركاتُ الإعرابِ على النونِ سواءٌ أُضِيفَتِ الكَلِمَةُ أم لم تُضَفْ؛ لأنَّ مثلَها مثلُ الميمِ في غُلامٍ، والباءِ في كتابٍ، ولو أنَّ الشاعرَ اعْتَبَرَ هذه النونَ زائدةً معَ الياءِ للدَّلالةِ على أنَّ الكَلِمَةَ جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ لوَجَبَ عليه هنا أنْ يَنْصِبَه بالياءِ ويَحْذِفَ النونَ، فيقولَ: (فإنَّ سِنِيهِ) ومثلُ هذا البيتِ قولُ رسولِ اللهِ ﷺ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِيناً كَسِنِينِ يُوسُفَ) والأبياتُ التي أَنْشَدْنَاهَا (في ص ٤٠) وتَقَدَّمَ لنا ذِكْرُ ذلك.

الشاهدُ فيه: إجراءُ السِّنِينَ مَجْرَى الحِينِ في الإعرابِ بالحركاتِ، وإلزامِ النونِ معَ الإضافةِ ١

١- تعليق:

نون المثنى ونون جمع المذكر السالم تُحذف عند الإضافة.

(جاء غلاما زيدٍ / رأيت غلامي زيدٍ / مررت بـــ غلامي زيدٍ) والأصل قبل الإضافة: (غلامان، غلامين) فلما أضيفا حذفت النون.

(جاء مسلمو زيدٍ / رأيت مسلمي زيدٍ / مررت بـــ مسلمي زيدٍ) والأصل: (مسلمون، مسلمين) فلما أضيفا حذفت النون.

لماذا حُذفت النون في الإضافة؟ لأنها عوضٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، أي: انظر إلى المفرد: (مسلمٌ) في آخره: (ضمة) (تنوين) فلما جمعناه: (مسلمون) زال: التنوين، الحركة الأصلية التي كانت على آخر المفرد، فجاءت النون عوضًا عنهما.

ولهذا يقول النحاة: (النون في المثنى وجمع المذكر السالم عِوَضٌ من التنوين والحركة في المفرد)

لماذا تُحذف مع الإضافة؟ لأن التنوين لا يجتمع مع الإضافة.

الاعتراض الأول: «فإن كانت النون عوضًا عن الحركة والتنوين جميعًا، فلماذا حُذفت مع بقاء الحركة؟» أي: في: (مسلمو زيد) بقيت الضمة على الواو، فإذا كانت النون عوضًا عن: (الحركة، والتنوين) فلماذا حذفت مع بقاء أحد المعوَّض عنهما؟

الجواب: (لما ثبتت مع الألف واللام مع حذف أحد بدليها، وهو التنوين، حذفت مع الإضافة مع ثبوت أحد بدليها، وهو الحركة، ليعتدلا) ومعناه: النون لا تحذف دائمًا عند زوال أحد الأمرين، فانظر إلى: (المسلمون) دخلت (أل)، فحُذف التنوين؛ لأن (أل) تمنع التنوين، ومع ذلك بقيت النون، إذن بقيت النون مع زوال التنوين، وفي المقابل: عند الإضافة بقيت الحركة وحذفت النون، فحصل التوازن، أي: مع (أل): بقيت النون، وذهب التنوين مع الإضافة: بقيت الحركة، وذهبت النون.

الاعتراض الثاني: لماذا لا يكون العكس؟ أي: نحذف النون مع (أل) ونبقيها مع الإضافة.

=

= _____

الجواب:

- «الإضافة تقتضي الاتصال» أي: إذا قلت: (غلام زيد) فالغلام متعلق بزيد تعلقًا شديدًا، فكأن الكلمتين صارتا كلمة واحدة، ولهذا كان من المناسب إزالة كل فاصل بينهما، والنون تفصل بين الكلمتين، فلو قلت: (غلامانُ زيد) أصبحت النون حاجزًا بين المضاف والمضاف إليه، وهذا ينافي معنى الإضافة، ولذلك وجب حذفها.

أما (أل): فهي أصلًا تمنع الإضافة، فنقول: (المسلم) ولا نقول: (المسلمُ زيد) فوجود (أل) يجعل الاسم منفصلًا عما بعده، إذن بقاء النون معها لا يناقض شيئًا، بل يؤكد هذا الانفصال.

- «إن الألف قد تلحق الواحد المنصوب...» وهذا تعليل لطيف جدًا، فالعرب أحيانًا تلحق ألفًا بآخر الاسم المنصوب في: (رؤوس الآيات/ القوافي الشعرية) مثل قوله تعالى: ﴿فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ والأصل: (السبيلَ) وكذلك: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ والأصل: (الظنونَ) وزيدت الألف لمراعاة الفاصلة، وكذلك قول الشاعر: (أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا) والأصل: (العتابَ)

فلو حذفنا النون من: (الغلامان) بعد دخول (أل)، لصارت: (الغلاما) وهذه تشبه المفرد المنصوب الذي زيدت في آخره ألف الفاصلة، فيحصل اللبس: هل هذه: مثنى؟ أم: مفرد منصوب زيدت فيه ألف؟ ولذلك أبقوا النون مع (أل) «ينظر: شرح المفصل» (٥/١٤).

فائدة:

قوله (وشِبه ذين) ترجع إلى أربعة أنواع:

النوع الأول: أسماء جموع، كـــ(أولو).

النوع الثاني: جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد، وأعربت بالحروف كـــ(بنون) جمع (ابن)، وقياس جمعه جمع السلامة (ابنون) كما يقال في تثنيته (ابنان)، ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة

=

وَنُونَ مَجمُوعٍ وَمَا بِهِ التَحَق = فَافتَح وَقَلَّ مَن بِكَسرِهِ نَطَق ١
وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالمُلحَقِ بِه = بِعَكسِ ذَاكَ استَعمَلُوهُ فانتَبِه ٢

=

النوع الثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة، العشيرة، كـــ(أهلون) و(وابلون) جمع (وابل)، وهو المطر الغزير؛ لأن (أهلا ووابلا) ليسا علمين ولا صفتين؛ ولأن (وابلا) لغير عاقل.

النوع الرابع: ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط، ومن ألحق به، فالثاني: كـــ(عليون)، والأول: نحو (زيدون)، مسمى به شخص، فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وإن كانا مفردين حينئذ .

ويجوز في هذا النوع المسمى به: أن يجرى في الإعراب مجرى (غسلين)، وهو ما يسيل من جلود أهل النار، في لزوم «الياء» في الأحوال الثلاثة (التوضيح (١/٧٣ - ٧٥)

١- (ونونُ) مفعولٌ مقدَّمٌ لافْتَحْ، و(نونَ) مضافٌ و(مجموعٍ) مضافٌ إليه، (وما) الواوُ عاطفةٌ، ما: اسمٌ موصولٌ معطوفٌ على مجموعٍ، مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ جرٍّ، (بِهِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بالْتَحَقَ الآتِي، (الْتَحَقَ) فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ على ما، والجملةُ لا مَحَلَّ لها مِن الإعرابِ صِلَةُ الموصولِ، (فَافْتَحْ) الفاءُ زائدةٌ لتَزْيِينِ اللفظِ، وافْتَحْ: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجوباً تقديرُه أنتَ، (وَقَلَّ) فعلٌ ماضٍ، (مَنْ) اسمٌ موصولٌ في مَحَلِّ رفعِ فاعلٍ بقَلَّ، (بِكَسْرِهِ) الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقٌ بنَطَقَ، وكسرِ مضافٌ والضميرُ العائدُ على النونِ مضافٌ إليه، (نَطَقَ) فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ إلى مَن، والجملةُ لا محلَّ لها من الإعرابِ صِلَةُ الموصولِ، **وتقديرُ البيتِ**: افْتَحْ نونَ الاسمِ المجموعِ والذي الْتَحَقَ به، وقَلَّ مِن العربِ مَن نَطَقَ بهذه النونِ مكسورةً؛ أي: في حالتَيِ النصبِ والجرِّ، أمَّا في حالةِ الرفعِ فلم يُسْمَعْ كسرُ هذه النونِ من أحدٍ مِنهم.

٢- (ونونُ) الواوُ عاطفةٌ، نونُ: مبتدأٌ، ونونُ مضافٌ و(ما) اسمٌ موصولٌ مضافٌ إليه، (ثُنِّيَ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمجهولِ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ إلى ما، والجملةُ لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ صِلَةُ ما، (وَالْمُلْحَقِ) معطوفٌ على ما، (بِهِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بالمُلْحَقِ، (بعَكْسِ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ باسْتَعْمَلُوهُ، وعكسِ مضافٌ

=

حقُّ نونِ الجمعِ وما أُلْحِقَ به الفتحُ، وقد تُكْسَرُ شُذُوذاً، ومنه قولُه:

(عَرَفْنَا جَعْفَرا وبنِي أبِيهِ ... وأنكَرْنَا زعَانِفَ آخَرِينِ) ١

وذا مِن (ذاكَ) مضافٌ إليه، والكافُ حرفُ خِطابٍ، (اسْتَعْمَلُوهُ) فعلٌ ماضٍ، والواوُ فاعلٌ، والهاءُ مفعولٌ به، والجملةُ في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المبتدأِ الذي هو (نُونُ) في أوَّلِ البيتِ، (فَانْتَبِهْ) فعلُ أمرٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجوباً، **يُرِيدُ أنَّ** لغةَ جمهورِ العربِ جاريَةٌ على أنْ يَنْطِقُوا بنونِ المثَّنى مكسورةً، وقليلٌ مِنهم مَن يَنطِقُ بها مفتوحةً.

١- هذا البيتُ لجَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ بنِ الخَطَفِيِّ، مِن أبياتٍ خَاطَبَ بها فَضَالَةَ العُرَنِيَّ، وقبلَه قولُه: (عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنة ليس منا ... بَرِئْتُ إلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِين)

المفرداتُ: (جَعْفَرٌ) اسمُ رجلٍ مِن وَلَدِ ثَعْلَبَةَ بنِ يَرْبُوعٍ، (وبَنِي أَبِيهِ) إخوتُه، وهم عرينٌ وكُلَيْبٌ وعُبَيْدٌ، (زَعَانِفَ) جمعُ زِعْنِفَةٍ - بكسرِ الزايِ والنونِ بينَهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، وهم الأتباعُ، وفي القاموسِ (الزِّعْنِفَةُ - بالكسرِ والفتحِ - القصيرُ والقصيرةُ وجمعُه زعانِفُ، وهي أجنحةُ السمكِ، وكلُّ جماعةٍ ليسَ أصلُهم واحِداً) اهـ، والزعانِفُ أيضاً: أهدابُ الثوبِ التي تَنُوسُ مِنه؛ أي: تَتَحَرَّكُ، ويُقالُ لِلِئَامِ الناسِ ورُذالِهِم: الزعانِفُ.

الإعرابُ: (عَرَفْنَا) فعلٌ وفاعلٌ، (جعفراً) مفعولُه، (وبَنِي) معطوفٌ على جَعْفَرٍ، وبني مضافٌ وأبِي مِن (أبيهِ) مضافٌ إليه، وأَبِي مضافٌ وضميرُ الغائبِ العائدُ إلى جعفرٍ مضافٌ إليه، (وأَنْكَرْنَا) الواوُ حرفُ عطفٍ، أَنْكَرْنَا: فعلٌ وفاعلٌ، (زَعَانِفَ) مفعولٌ به، (آخَرِينِ) صفةٌ له منصوبٌ بالياءِ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالِمٌ، وجملةُ أَنْكَرْنَا ومعمولاتِه معطوفةٌ على جملةِ عَرَفْنَا ومعمولاتِه

الشاهدُ فيه: كسرُ نونِ الجمعِ في قَوْلِهِ: (آخَرِينِ) بدليلِ أن القصيدةَ مكسورةُ حرفِ القافيةِ، وقد رَوَيْنَا لكَ البيتَ السابقَ على بيتِ الشاهدِ لِيَتَّضِحَ لكَ ذلكَ، وأوَّلُ الكَلِمَةِ قولُه: (أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاح ... كَذَبْتَ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي)

وقولُه: (أَكُلُّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ ... أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِيْنِي؟
وَمَاذاَ يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي ... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِيْنِ؟)[1]

١- هذانِ البيتانِ لسُحَيْمِ بنِ وَثِيلٍ الرِّيَاحِيِّ، مِن قصيدةٍ له يَمْدَحُ بها نفسَه ويُعَرِّضُ فيها بالأُبَيْرِدِ الرِّيَاحِيِّ ابنِ عَمِّه، وقَبْلَهُما: (عذرت البزل إن هي خاطرتني فما بالي وبال ابني لبون؟) وبعدَهما قولُه: (أَخُو خمسين مُجْتَمع أشدي ... ونجذني مداورة الشؤون) المفرداتُ: (يَبْتَغِي) معناه يَطْلُبُ، ويُرْوَى في مكانِه (يَدَّرِي) بتشديدِ الدالِ المهملةِ، وهو مضارعُ أَدَّرَاهُ، إذا خَتَلَه وخَدَعَه.

المعنى: يقولُ: كيفَ يَطْلُبُ الشعراءُ خَدِيعَتِي ويَطْمَعُونَ في خَتْلِي وقد بَلَغْتُ سِنَّ التَّجْرِبَةِ والاختبارِ التي تُمَكِّنُنِي من تقديرِ الأمورِ وردِّ كيدِ الأعداءِ إلى نُحُورِهِم؟! يُرِيدُ أنه لا تَجُوزُ عليه الحِيلَةُ، ولا يُمْكِنُ لعدوِّهِ أنْ يَخْدَعَه.

الإعرابُ: (أَكُلَّ) الهمزةُ للاستفهامِ، وكلَّ: ظرفُ زمانٍ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ مقدَّمٍ، وكلَّ مضافٌ و(الدَّهْر) مضافٌ إليه، (حِلٌّ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، (وارْتِحَالٌ) معطوفٌ عليه، (أَمَا) أصلُ الهمزةِ للاستفهامِ، وما نافيةٌ، وأَمَا هنا حرفُ استفتاحٍ، (يُبْقِي) فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو يعودُ إلى الدهرِ، (عَلَيَّ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بيُبْقِي، (ولاَ) الواوُ عاطفةٌ، ولا: زائدةٌ لتأكيدِ النفيِ، (يَقِينِي) فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هو، والنونُ للوقايةِ، والياءُ مفعولٌ به، (وماذا) ما: اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ، وذا: اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي في محلِّ رفعِ خبرٍ، (تَبْتَغِي) فعلٌ مضارعٌ، (الشُّعَرَاءُ) فاعلُه، (مِنِّي) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بتَبْتَغِي، والجملةُ من الفعلِ وفاعلِه لا مَحَلَّ لها من الإعرابِ؛ صِلَةُ الموصولِ، والعائدُ ضميرٌ منصوبٌ بتَبْتَغِي، وهو محذوفٌ؛ أي: تَبْتَغِيهِ، (وقَدْ) الواوُ حَالِيَّةٌ، قد: حرفُ تحقيقٍ، (جَاوَزْتُ) فِعْلٌ وفاعلٌ، (حَدَّ) مفعولٌ به لجَاوَزَ، وحَدُّ مضافٌ و(الأَرْبَعِينِ) مضافٌ إليه، مجرورٌ بالياءِ المكسورِ ما قبلَها تحقيقاً المفتوحِ ما بعدَها تقديراً، وقيلَ: مجرورٌ بالكسرةِ الظاهرةِ؛ لأنَّه عُومِلَ معاملةَ (حِينٍ) في جَعْلِ الإعرابِ على النونِ، وسَنُوَضِّحُ ذلكَ في بيانِ الاستشهادِ بالبيتِ.

الشاهدُ فيه: قولُه: (الأربعينِ) حيثُ وَرَدَتِ الروايةُ فيه بكسرِ النونِ كما رأيتَ في أبياتِ القصيدةِ، **فمِن العلماءِ** مَن خَرَّجَه على أنه مُعْرَبٌ بالحركاتِ الظاهرةِ على النونِ =

وليسَ كَسْرُها لغةً، خِلافاً لَمن زعَمَ ذلك.

وحقُّ نونِ المُثَنَّى والمُلْحَقِ به الكسرُ، وفَتْحُهَا لغةٌ، ومِنه قولُه:

(عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً ... فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وتَغِيبُ) ١

=

على أنه عُومِلَ معاملةَ المفردِ مِن نحوِ: (حينٍ ومِسكينٍ وغِسْلِينٍ ويَقْطِينٍ)، **ومنهم** مَن خَرَّجَه على أنه جمعُ مذكَّرٍ سالمٌ معربٌ بالياءِ نيابةً عن الكسرةِ، ولكنَّه كَسَرَ النونَ، وعليه الشارِحُ هنا.

ونظيرُه بَيْتُ ذِي الإِصْبَعِ العَدْوَانِيِّ الذي رَوَيْنَاهُ لكَ (ص ٤٠) وقولُ الفَرَزْدَقِ: (ما سد حي ولا ميت مسدهما إلا الخلائف من بعد النبيين)

١- البيتُ لُحَمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ الهِلالِيِّ الصحابِيِّ، أحدِ الشعراءِ المُجيدِينَ، وكانَ لا يُقَارِبُه شاعرٌ في وصفِ القَطَاةِ، وهو من أبياتِ قصيدةٍ له يَصِفُ فيها القَطَاةَ، وأوَّلُ الأبياتِ التي يَصِفُ فيها القَطَاةَ قولُه: (كما انقبضت كدراء تسقي فراخها بشمظة رفها والمياه شعوب غدت لم تصعد في السماء، وتحتها إذا نظرت أهوية ولهوب فجاءت وما جاء القطا، ثم قلصت بمفحصها، والواردات تنوب)

اللغةُ: (الأَحْوَذِيَّانِ) مثنَّى أَحْوَذِيٍّ، وهو الخفيفُ السريعُ، وأرادَ به هنا جَناحَ القَطَاةِ، يَصِفُها بالسرعةِ والخِفَّةِ، و(اسْتَقَلَّت) ارْتَفَعَتْ وطارَتْ في الهواءِ، و(العَشِيَّةُ) ما بينَ الزوالِ إلى المغربِ، و(هي) ضميرُ غائبةٍ يعودُ إلى القَطَاةِ على تقديرِ مضافيْنِ، وأصلُ الكلامِ: فما زمانُ رُؤْيَتِها إلاَّ لَمْحَةٌ وتَغِيبُ.

المعنى: يُريدُ أنَّ هذه القَطَاةَ قد طَارَتْ بجَنَاحَيْنِ سريعيْنِ، فليسَ يَقَعُ نَظَرُكَ عليها حينَ تَهُمُّ بالطيرانِ إلاَّ لحظةً يَسيرةً ثُمَّ تَغِيبُ عن نَاظِرَيْكَ فلا تعودُ تراها، يَقْصِدُ أنها شديدةُ السرعةِ.

الإعراب: (عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ باسْتَقَلَّتْ، (اسْتَقَلَّتْ) اسْتَقَلَّ: فعلٌ ماضٍ، والتاءُ للتأنيثِ، والفاعلُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه هي يعودُ على القَطَاةِ التي تَقَدَّمَ وَصْفُها، (عَشِيَّةً) ظرفُ زمانٍ منصوبٌ على الظرفيَّةِ مُتَعَلِّقٌ باسْتَقَلَّتْ، (فَمَا) الفاء عاطفةٌ، ما: نافيةٌ، (هي) مبتدأٌ بتقديرِ مضافيْنِ، والأصلُ: فما زمانُ مشاهَدَتِها إلاَّ لَمْحَةٌ وتَغِيبُ بعدَها، (إلاَّ) أداةُ استثناءٍ مُلغاةٌ لا عملَ لها، (لَمْحَةٌ) خبرُ المبتدأِ، (وتَغِيبُ) الواوُ

=

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ رَحِمَه اللهُ تعالى: أن فتحَ النونِ في التثنيَةِ ككسرِ نونِ الجمعِ في القِلَّةِ، وليسَ كذلك، بل كسرُها في الجمعِ شاذٌّ، وفَتْحُها في التثنيَةِ لغةٌ، كما قَدَّمْنَاهُ.

وهل يَخْتَصُّ الفتحُ بالياءِ أو يكونُ فيها وفي الألفِ؟ قولانِ، وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ الثاني ١

= ــ

عاطفةٌ، وتَغِيبُ فعلٌ مضارِعٌ فاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جوَازاً تقديرُه هي يعودُ على القَطَاةِ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ معطوفةٌ على جملةِ المبتدأِ والخبرِ.

الشاهدُ فيه: فتحُ نونِ المُثَنَّى من قولِه: (أَحْوَذِيَّيْنَ) وهي لغةٌ، ولَيْسَتْ بضرورةٍ؛ لأنَّ كسرَها يأتي معَه الوزنُ ولا يَفُوتُ به غَرَضٌ.

١- اعْلَمْ أنهم اتَّفَقُوا على زيادةِ نونٍ بعدَ ألفِ المثَّنى ويائِه، وبعدَ واوِ الجمعِ ويائِه، واخْتَلَفَ النُّحاةُ في تعليل هذه الزيادةِ على سَبْعَةِ أوجهٍ:

الأوَّلُ، وعليه ابنُ مالكٍ : أنها زِيدَتْ دَفْعاً لتوهُّمِ الإضافةِ في (رأَيتُ بنينَ كُرَمَاءَ)؛ إذ لو قلتُ: (رأيتُ بَنِي كُرَمَاءَ) لم يَدْرِ السامعُ الكرامَ هم البنونَ أم الآباءُ؟ فلما جاءَتِ النونُ عَلِمْنَا أنكَ إنْ قلتَ: (بني كُرَمَاءَ) فقد أَرَدْتَ وصفَ الآباءِ بالكرمِ، وأنَّ (بني) مضافٌ و(كرماءَ) مضافٌ إليه، وإنْ قلتَ: (بنينَ كرماءَ) فقد أَرَدْتَ وصفَ الأبناءِ أنفسِهم بالكَرَمِ، وأنَّ كرماءَ نعتٌ لبنينَ؛ وبُعداً عن تَوَهُّمِ الإفرادِ في (هذيْنِ)، ونحوِ: (الخَوْزَلاَنِ) و(المُهْتَدِينَ)؛ إذ لولا النونُ لالْتَبَسَتِ الصفةُ بالمضافِ إليه على ما عَلِمْتَ أوَّلاً ولالْتَبَسَ المفردُ بالمثَّنى أو بالجمعِ.

الثاني: أنها زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ في الاسمِ المفردِ، وعليه الزَّجَّاجُ.

والثالثُ: أنَّ زيادَتَها عِوَضٌ عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ، وعليه ابنُ كَيْسَانَ، **وهو الذي يَجْرِي على أَلْسِنَةِ المُعْرِبِينَ.**

والرابعُ: أنها عِوَضٌ عن الحركةِ والتنوينِ معاً، وعليه ابنُ وَلاَّدٍ والجَزُولِيُّ.

والخامسُ: أنها عِوَضٌ عن الحركةِ والتنوينِ فيما كانَ التنوينُ والحركةُ في مفردِه؛ كمُحَمَّدٍ وعلِيٍّ، وعن الحركةِ فقطْ فيما لا تَنْوِينَ في مفردِه كـــ: (زَيْنَبَ وفاطمةَ)، وعن =

ومِن الفتحِ معَ الألفِ: قولُ الشاعِرِ:

(أَعْرِفُ منهَا الجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنخِرَيْن أَشبهَا ظَبْيَانَا) ١

=

التنوينِ فقطْ فيما لا حَرَكَةَ في مفردِه كـ:(القاضي والفتَى)، وليسَتْ عِوَضاً عن شيءٍ مِنهما فيما لا حركةَ ولا تنوينَ في مفردِه؛ كـ:(الحُبْلَى)، وعليه ابنُ جنِّيٍّ.

والسادسُ: أنها زِيدَتْ؛ فرْقاً بينَ نصبِ المفردِ ورفعِ المثنَّى؛ إذ لو حَذَفْتَ النونَ مِن قولِكَ: (عَلِيَّانِ) لأَشْكَلَ عليكَ أمرُه، فلم تَدْرِ أهو مفردٌ منصوبٌ أم مثنًّى مرفوعٌ، وعلى هذا الفَرَّاءُ.

والسابعُ: أنها نَفْسُ التنوينِ حُرِّكَ للتخلُّصِ مِن الْتِقاءِ الساكنيْنِ.

ثم المشهورُ الكثيرُ أنَّ هذه النونَ مكسورةٌ في المثنَّى مفتوحةٌ في الجمعِ، فأمَّا مجرَّدُ حركتِها فيهما فلأجل التخلُّص من التقاء الساكنيْن، **وأما المخالفةُ بينَهما** فلِتَمَيُّز كلِّ واحدٍ مِن الآخرِ، **وأمَّا فتحُها في الجمعِ** فلأنَّ الجمعَ ثقيلٌ؛ لدلالتِه على العددِ الكثيرِ، والمثنَّى خفيفٌ، فقُصِدَتِ المعادلةُ بينَهما؛ لئلا يَجْتَمِعَ ثقيلانِ في كَلِمَةٍ، **ووَرَدَ العكسُ في الموضعيْنِ** وهو فتحُها معَ المثنَّى وكسرُها معَ الجمعِ ضرورةً لا لغةً، **ثُمَّ قِيلَ**: ذلك خاصٌّ بحالةِ الياءِ فيهما، وقيلَ: لا، بل معَ الألفِ والواوِ أيضاً.

وذَكَرَ الشَّيْبَانِيُّ وابنُ جنِّيٍّ أنَّ مِن العربِ مَن يَضُمُّ النونَ في المثنَّى، وعلى هذا يُنْشِدُون قولَ الشاعرِ: (يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القذَّانُ ... فَالنَّوْمُ لا تَطْعمهُ العَينَانُ) وهذا إنما يَجِيءُ معَ الألفِ، لا معَ الياءِ، والقِذَّانُ: البراغيثُ، واحدُها (قُذَذٌ) بوزنِ (صُرَدٍ) وسُمِعَ تشديدُ نونِ المثنَّى في تثنيةِ اسمِ الإشارةِ والموصولِ فقطْ، **وقد قُرِئَ بالتشديدِ**:

في قَوْلِهِ تعالى: (فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ)، وقولِه: (وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا)، وقولِه: (إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ)، وقولِهِ سُبْحَانَهُ: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَينِّ).

١- البيتُ لرجلٍ مِن ضَبَّةَ كما قالَ الْمُفَضَّلُ، وزعَمَ العَيْنِيُّ أنه لا يُعْرَفُ قائلُه، وقيلَ: هو لِرُؤْبَةَ، والصحيحُ الأوَّلُ، وهو مِن رَجَزٍ أَوَّلُه: (إن لسلمى عندنا ديوانا يخزي فلانا وابنه فلانا كانت عجوزا عمرت زمانا وهي ترى سيئها إحسانا)

=

وقد قِيلَ: إنه مصنوعٌ١ فلا يُحْتَجُّ به١

= _____

اللغةُ: (الجِيدَ) العُنُقَ، (مَنْخِرَيْنِ) مثنَّى مَنْخِرٍ، بزِنَةِ مَسْجِدٍ، وأصلُه مكانُ النَّخيرِ، وهو الصوتُ المنبعِثُ من الأنفِ، ويُسْتَعْمَلُ في الأنفِ نفسِه؛ لأنَّه مكانُه، واستعمالُه في الصوتِ مِن بابِ تَسْمِيَةِ الحالِّ في شيءٍ باسمِ مَحَلِّهِ، كإطلاقِ لفظِ القريةِ وإرادةِ سُكَّانِها، (ظَبْيَانَ) اسمُ رجلٍ، وقيلَ: مثنى ظَبْيٍ، وليسَ بشيءٍ، قالَ أبو زيدٍ: (ظَبْيَانُ: اسمُ رجلٍ، أرادَ: أَشْبَهَا مَنْخِرَي ظَبْيَانَ) فحَذَفَ، كما قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} يُريدُ أهلَ القريةِ. اهـ، وتأويلُ أبي زَيْدٍ في القريةِ على أنه مجازٌ بالحذفِ، وهو غيرُ التأويلِ الذي ذَكَرْنَاهُ آنفاً.

الإعرابُ: (أَعْرِفُ) فعلٌ مضارعٌ، وفاعلُه ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وُجوباً تقديرُه أنا، (مِنْهَا) جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بأَعْرِفُ، (الْجيدَ) مفعولٌ به لأَعْرِفُ، (وَالْعَيْنَانَا) معطوفٌ على الجِيدِ منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرَةٍ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها التعذُّرُ، (ومَنْخِرَيْنِ) معطوفٌ على الجِيدِ أيضاً، ومنصوبٌ بالياءِ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى، (أَشْبَهَا) أَشْبَهَ: فعلٌ ماضٍ، وألفُ الاثنيْنِ فاعلٌ، (ظَبْيَانَا) مفعولٌ به منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ على أنه مفردٌ كما هو الصحيحُ، فأمَّا على أنه مثنًّى فهو منصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ؛ كما في قَوْلِهِ: (وَالْعَيْنَانَا) السابقِ، وذلك على لغةِ مَن يُلْزِمُ المثنَّى الألفَ، والجملةُ من الفعلِ وفاعِلِه في مَحَلِّ نصبِ صفةٍ لمَنْخِرَيْنِ.

الشاهدُ فيه: قولُه: (وَالْعَيْنَانَا) حيثُ فتَحَ نونَ المثنَّى، وقالَ جماعةٌ منهم الهَرَوِيُّ: الشاهدُ فيه في موضعيْنِ: **أحدِهما**: ما ذَكَرْنَا ، **وثانيهما**: قولُه: (ظَبْيَانَا) ويَتَأَتَّى ذلك على أنه تَثْنِيَةُ (ظَبْيٍ)، وهو فاسدٌ من جهةِ المعنى، **والصوابُ**: أنه مفردٌ، وهو اسمُ رجلٍ كما قَدَّمْنَا لكَ عن أبي زيدٍ، وعليه لا شاهدَ فيه، وزعَمَ بعضُهم أن نونَ (مَنْخِرَيْنَ) مفتوحةٌ، وأن فيها شاهداً أيضاً، فهو نظيرُ قولِ حُمَيْدِ بنِ ثَوْرٍ: (عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ) الذي تَقَدَّمَ (ش رقم ١٠).

١- حكَى ذلك ابنُ هِشامٍ رَحِمَه اللهُ، وشُبْهَةُ هذا القِيلِ أنَّ الراجزَ قد جاءَ بالمثنى بالألفِ في حالةِ النصبِ، وذلكَ في قَوْلِهِ: (وَالْعَيْنَانَا) وفي قَوْلِهِ: (ظَبْيَانَا) عندَ الهَرَوِيِّ =

= ــــــــــــــــــــــــــــــ

وجماعةٍ، ثمَّ جاءَ به بالياءِ في قَوْلِهِ: (مَنْخِرَيْنِ) فجَمَعَ بينَ لغتيْنِ مِن لغاتِ العربِ في بيتٍ واحدٍ، وذلك قَلَّمَا يَتَّفِقُ لعَرَبِيٍّ، **ويَرُدُّ هذا الكلامَ شيئانِ:**

أَوَّلُهُما: أنَّ أبا زيدٍ رَحِمَه اللهُ قد رَوَى هذه الأبياتِ، ونَسَبَها لرجلٍ مِن ضَبَّةَ، وأبو زيدٍ ثِقَةٌ ثَبَتٌ، حتَّى إنَّ سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ كانَ يُعَبِّرُ عنه في كتابِه بقولِهِ: (حَدَّثَنِي الثِّقَةُ) أو (أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ) ونحوِ ذلك

وثانيهما: أنَّ الروايةَ عندَ أبي زيدٍ في نوادِرِهِ: (ومَنْخِرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا) بالألفِ في (مَنْخِرَيْن) أيضاً، فلا يَتِمُّ ما ذَكَرُوه من الشُّبْهَةِ لادِّعاءِ أنَّ الشاهدَ مصنوعٌ، فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ.

١- **تعليق: فإن قيل:** فَلِمَ كسروا نون التثنية، وفتحوا نون الجمع؟ **قيل:** للفرق بينهما.

فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما؟

قيل: لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب، بتثنية الصحيح. ألا ترى أنك تقول في جمع (مصطفى): (رأيت مصطفَيْنَ ومررت بمصطفَيْنَ)؛ قال الله تعالى: {وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ} [ص: ٤٧] فلفظ (مصطفَيْنَ)؛ كلفظ (زيدَينِ) فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع؛ لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية.

فإن قيل: فهلا عكسوا، ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع، وكان الفرق حاصلا؟

قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يتستثقلوا الكسرة فيها. وأما نون الجمع، فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة؛ ليعادلوا خفة الفتحة ثقل الواو والضمة، والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك؛ لأدى ذلك إلى الاستثقال، إما لتوالي الأجناس، وإما للخروج من الضم إلى الكسر.

الوجه الثاني: أن التثنية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع؛ لأن الفتح أخف من الضم.

=

اختبر نفسك

س١- ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١- يُشترط في المثنَّى أن يكون صالحًا للتجريد وعطفِ مثلِه عليه.

٢- يُعدُّ لفظ (شَفْع) من المثنَّى حقيقةً

٣- إذا أُضيفت (كِلا) و(كِلتا) إلى اسم ظاهر أُعربتا إعراب المثنَّى.

٤- المشهور في لغة العرب أن المثنَّى يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء

٥- يجوز جمع العلم المؤنث جمع مذكر سالمًا إذا خلا من تاء التأنيث.

٦- من شروط الصفة التي تُجمع جمع مذكر سالمًا ألا تكون من باب (أفعل فعلاء).

٧- كلمة (عِشْرُون) من جمع المذكر السالم الحقيقي

٨- الأصل في نون جمع المذكر السالم الفتح، وكسرها شاذ.

٩- الأصل في نون المثنى الكسر، وفتحها لغة لبعض العرب.

١٠- يرى جميع النحاة أن إعراب المثنَّى بالحروف لا بالحركات المقدرة.

س٢- علل لما يأتي:

١- لا يُعدُّ لفظ (اثنان) مثنَّى حقيقةً.

٢- أُلحقت كلمة (أهلون) بجمع المذكر السالم.

٣- لا يُجمع (أحمر) جمع مذكر سالمًا.

٤- لا يُقال: (سيبويهون).

٥- اختصت (كِلا وكِلتا) بالإلحاق بالمثنى عند إضافتهما إلى الضمير.

س٣- تَخيَّر الإجابة الصحيحة مما يلي:

١. أيُّ الكلمات الآتية يُعدُّ مثنًّى حقيقةً؟ أ) شَفْع ب) اثنان ج) ابنان د) كِلا

٢. يشترط في العلم الذي يُجمع جمع مذكر سالمًا أن يكون:

أ) نكرة ب) مؤنثًا ج) مذكرًا عاقلًا د) مركبًا

٣. تُلحق (كِلا وكِلتا) بالمثنى إذا:

أ) أضيفتا إلى اسم ظاهر ب) أضيفتا إلى ضمير ج) كانتا نكرتين د) سبقتا بحرف جر فقط

٤. أيُّ الكلمات الآتية من الملحق بجمع المذكر السالم؟

أ) عامرون ب) مذنبون ج) عشرون د) محمدون

= ———————

الوجه الثالث: أن الجمع أثقل من التثنية والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف؛ ليعادلوا بينهما (أسرار العربية» (٦٥ - ٦٦)

٥. الأصل في علامة نصب المثنى هو:أ) الضمة ب) الألف ج) الياء د) الكسرة

٦. أيُّ الكلمات الآتية لا تُجمع جمع مذكر سالمًا؟

أ) مذنب ب) عامر ج) سكران د) ضارب

٧. كلمة (عالمون) ملحقة بجمع المذكر السالم لأن:

أ) مفردها مؤنث ب) لا واحد لها ج) مفردها اسم جنس جامد د) مركبة

٨. الأصل في نون المثنى أنها:أ) مفتوحة ب) مضمومة ج) مكسورة د) ساكنة

٩. أيُّ الكلمات الآتية تصلح مثالًا للصفة التي تُجمع جمع مذكر سالمًا؟

أ) أحمر ب) جريح ج) مذنب د) سكران

١٠. أيُّ الكلمات الآتية لا تُعدُّ من الملحق بجمع المذكر السالم؟

أ) أهلون ب) أولُو ج) محمدون د) سنون

الإجابة

س١- ضع إشارة (√) أمام العبارة الصحيحة، وإشارة (×) أمام العبارة الخطأ مع تصويب الخطأ:

١- يُشترط في المثنَّى أن يكون صالحًا للتجريد وعطفِ مثلِه عليه. (√)

٢- يُعدُّ لفظ (شَفْع) من المثنَّى حقيقةً (×) (شَفْع) لفظٌ موضوعٌ لاثنين، وليس مثنًّى؛ لأنه ليس بزيادة في آخره.

٣- إذا أُضيفت (كِلا) و(كِلتا) إلى اسم ظاهر أُعربتا إعراب المثنَّى. (×) إذا أُضيفتا إلى ظاهر لزمتا الألف في الرفع والنصب والجر، ولا تُلحقان بالمثنَّى إلا إذا أضيفتا إلى ضمير.

٤- المشهور في لغة العرب أن المثنَّى يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء. (√)

٥- يجوز جمع العلم المؤنث جمع مذكر سالمًا إذا خلا من تاء التأنيث. (×) يشترط أن يكون العلم لمذكر عاقل.

٦- من شروط الصفة التي تُجمع جمع مذكر سالمًا ألا تكون من باب (أفعل فعلاء). (√)

٧- كلمة (عِشْرُون) من جمع المذكر السالم الحقيقي. (×) هي ملحقة بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد لها من لفظها.

٨- الأصل في نون جمع المذكر السالم الفتح، وكسرها شاذ. (√)

٩- الأصل في نون المثنى الكسر، وفتحها لغة لبعض العرب. (√)

١٠- يرى جميع النحاة أن إعراب المثنَّى بالحروف لا بالحركات المقدرة. (×) المشهور أنه بالحروف، والصحيح عند بعض النحاة أنه بحركات مقدرة على الألف والياء.

س٢- علل لما يأتي:

١- لا يُعدُّ لفظ (اثنان) مثنًّى حقيقةً.

لأنه غير صالح للتجريد، فلا يمكن حذف الزيادة منه.

٢- أُلحقت كلمة (أهلون) بجمع المذكر السالم.

لأن مفردها (أهل) اسم جنس جامد، فلا يستوفي شروط جمع المذكر السالم.

٣- لا يُجمع (أحمر) جمع مذكر سالمًا.

لأنه من باب (أفعل فعلاء).

٤- لا يُقال: (سيبويهون).

لأن (سيبويه) علم مركب، والعلم المركب لا يُجمع جمع مذكر سالمًا.

٥- اختصت (كِلا وكِلتا) بالإلحاق بالمثنى عند إضافتهما إلى الضمير.

لأنهما حينئذٍ تعربان إعراب المثنى، أما إذا أضيفتا إلى ظاهر لزمتا الألف في جميع الأحوال.

س٣- تَخيَّر الإجابة الصحيحة مما يلي:

١. أيُّ الكلمات الآتية يُعدُّ مثنًّى حقيقةً؟ أ) شَفْع ب) اثنان ج) ابنان د) كِلا

٢. يشترط في العلم الذي يُجمع جمع مذكر سالمًا أن يكون:

أ) نكرة ب) مؤنثًا ج) مذكرًا عاقلًا د) مركبًا

٣. تُلحق (كِلا وكِلتا) بالمثنى إذا:

أ) أضيفتا إلى اسم ظاهر ب) أضيفتا إلى ضمير ج) كانتا نكرتين د) سبقتا بحرف جر فقط

٤. أيُّ الكلمات الآتية من الملحق بجمع المذكر السالم؟

أ) عامرون ب) مذنبون ج) عشرون د) محمدون

٥. الأصل في علامة نصب المثنى هو:أ) الضمة ب) الألف ج) الياء د) الكسرة

٦. أيُّ الكلمات الآتية لا تُجمع جمع مذكر سالمًا؟

أ) مذنب ب) عامر ج) سكران د) ضارب

٧. كلمة (عالمون) ملحقة بجمع المذكر السالم لأن:

أ) مفردها مؤنث ب) لا واحد لها ج) مفردها اسم جنس جامد د) مركبة

٨. الأصل في نون المثنى أنها:أ) مفتوحة ب) مضمومة ج) مكسورة د) ساكنة

٩. أيُّ الكلمات الآتية تصلح مثالًا للصفة التي تُجمع جمع مذكر سالمًا؟

أ) أحمر ب) جريح ج) مذنب د) سكران

١٠. أيُّ الكلمات الآتية لا تُعدُّ من الملحق بجمع المذكر السالم؟

أ) أهلون ب) أولُو ج) محمدون د) سنون